



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيغود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 18 يناير 2000

فهرس

* مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين المنعقدة يوم الثلاثاء 18 يناير 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة، وأعضاؤها.

فبعد دراسة عميقة وتمعن دقيق في برنامج حكومة فخامة السيد رئيس الجمهورية، أحيي رئيسها السيد أحمد بن بيتور من صميم القلب، وكذلك كل السادة الوزراء، وعلى رأسهم إخواني النواب، الذين تقلدوا مناصب داخل هذه الحكومة، وحتى لو كان الميراث بالسدس أو بالوصية، وأتمنى للجميع النجاح والتوفيق في مهامهم خدمة للوطن والشعب ورعاية للوثام الذي دخل في مراحل الحاسمة، مما يتطلب منا جميعا العمل من أجل تفويت الفرصة على كل من تسول له نفسه العبث بمستقبل هذا الشعب الأبي.

سيدي الرئيس، لقد لاحظنا أنه، خلافا للبرنامجين اللذين سبق لمجلسنا الموقر أن صادق عليهما، واللذين تميزا بلغة الأرقام ووصفا بالتكنوقراطية التي بقدر ما توحى بالإيجابية والدقة، تسمح لواقعيه بالتهرب من التزاماتهم وذلك باستعمال نفس الأرقام التي يتعذر علينا التأكد من صحتها، ولقد أثبتت التجربة أن كل الأرقام المتعلقة بالمشاريع المقترحة كانت محاولة للتصوير وإخفاء الحقائق عن الشعب وإعطائه أملا واهيا غير حقيقي، بل تعدى الأمر إلى تقليص مناصب الشغل وتسريح العمال وارتفاع الديون العمومية التي تضاربت تصريحات الحكومة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بشأن قيمتها. ورغم أن الحكومتين اللتين ناقش البرلمان برنامجيهما كانتا حكومتين سياسيتين باعتبار تمثيلهما في

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، واستمرارا للجلسة السابقة، وبعد سماع التقرير الذي قدمه السيد رئيس الحكومة فإن جدول أعمال هذه الجلسة يقتضي المباشرة في النقاش العام المتعلق بالوثيقة الموزعة أو المقروءة على مجلسنا الموقر.

أحيل الكلمة في البداية إلى السيد العبد كفيف.

السيد العبد كفيف: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

زميلاتي زملائي النواب،

أصدقائي الصحفيين،

السيدات والسادة الضيوف، السلام عليكم.

شروعه في عملية التطهير، وأقيمت عليه حملة بسبب الإصلاحات التي أراد إحداثها، ففي ذهنهم أن الوزير الذي عين الوالي أو اقترحه على رأس الولاية قد تنحى ولم يبق له أي غطاء. وأشير هنا إلى أننا نضع ثقة كاملة في السيد معالي وزير الداخلية وكذلك اللجنة التي كلفت بالتحقيق في الموضوع، وإني أسوق هذا المثال لأؤكد أن الوضع على المستوى المحلي بات خطيرا جدا ويستدعي إحداث انقلاب فكري في الذهنيات قبل الأشخاص، إذا أردنا لأي عمل أو برنامج أن ينجح خاصة وقد أصبح لمن عشعش في إدارتنا القدرة على نسج المخططات الجهنمية ضد كل من يعمل على فضح التجاوزات وإلصاق التهم بهم، وهو أمر تعرض له حتى النواب. إذ هناك ثلاث قضايا أمام العدالة في المحمدية سيدي الرئيس، تتعلق بالتزوير والإمضاءات...

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء، أتمنى، وأتمنى ألا تكونوا ممن قيل فيهم: "أبلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم ولكنكم لا تحبون الناصحين"، أتمنى لكم العكس إن شاء الله.

أقترح في صدارة الأولويات، وبعد إرجاع هيبة الدولة طبعاً، الشروع في بناء السدود، علماً أن موقع الجزائر الجغرافي قليل المطر ونزول الأمطار في بلدنا ليس منتظماً، إضافة إلى أن الأمطار التي تنزل لا تستغل بطريقة منظمة بسبب عدم بناء شبكة سدود تسمح بجمع مياه الأمطار لاستغلالها في الأوقات الحرجة، ولا شك أنكم على علم سيدي رئيس الحكومة أن حتى مادة البصل وكذا البرتقال وبعض الخضار أصبحت تأتي من وراء الحدود عن طريق التراباندو.

ولهذا فإنني أقترح تخصيص ميزانية هامة جداً لبناء السدود وتجنيد كل الطاقات لهذه العملية حتى نضمن لفلاحتنا النمو الذي تتمناه الدولة ويترجاه الشعب وتنتظره بفارغ الصبر أراضي الجزائر. وأخيراً أقول للسيد رئيس الحكومة وطاقمه "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى".

الرئيس: شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد السعدي كتاب.

البرلمان، إلا أنهما حاولتا الظهور بالمظهر التقني الذي لم يكن حقيقياً ولا موضوعياً.

سيدي الرئيس، إننا نناقش اليوم برنامجاً سياسياً بحثاً أقول لواقعته: "أنت تمتم وحنا نفهم"، برنامج يتعلق بالخطوط العريضة للسياسة الواجب اتباعها في جميع المستويات لتحقيق التنمية مع توضيح دقيق لها لا يهدف إلى مجاملة الشعب على حساب قوته وقوت أبنائه، فنحن نعبر عن إرادتنا ولكن بشيء من التحفظ، وهنا أضع علامة استفهام على كلمة "تحفظ"، لأنه ينبغي التنبيه إلى أن أي مشروع مهما كانت نية صاحبه صادقة فإن لم يرفق بآليات المتابعة والمراقبة لن يكتب له النجاح، وكما يقول المثل الشعبي:

(يا لعمى درنالك الطعام بالعسل والدهان قال في قرزي بيان).

إن الإدارة التي يتحدث الرئيس عن إصلاحها ما يزال يعشعش فيها أصحاب النفوس المريضة ذوو الأهداف الشخصية الضيقة الذين من شأنهم ضرب كل برنامج حكومي عرض الحائط، بهدف زعزعة الثقة التي يتحدث البرنامج عن إرجاعها بين الدولة والمواطن، وكما أصبح متداولاً الآن بين هؤلاء فإنها سحابة وتمر. كما أن بناء دولة القانون وإرجاع هيبة الدولة هما الركيزة التي ينبغي عليها كل نجاح، ولا يتم ذلك إلا بتمكين مؤسسات الدولة كاملة من ممارسة مهامها الدستورية ومنها البرلمان الموقر الذي نرغب أن يعود إليه اعتباره كقوة مراقبة ومتابعة وألا يقتصر دوره على سن القوانين والمصادقة على المشاريع فيكون الوزر علينا والريح للحكومة بحجة أننا صادقنا على المشروع، كما كانوا يقولون.

وأشير بهذه المناسبة إلى أن بعض التغييرات التي أحدثتها رئيس الجمهورية على المستوى المحلي لم ترض بعض الأطراف الذين ألفوا استغلال مناصبهم لأغراض شخصية، وكمثال على ذلك ما حدث في ولاية معسكر حين ثارت ثائرة بعض المسؤولين المحليين على والي الولاية بمجرد

حاجة إلى توازن من جانب تنمية الخيال وتربية الحسّ الجمالي والوطني إلى جانب العلوم والتكنولوجيا. لقد أحدثت هذه الطريقة اختلالاً في التوازن العاطفي والنفسي لدى المراهقين المتمدرسين، مما جعلهم يميلون وينقادون بسهولة نحو أي اتجاه فكري أو إيديولوجي، وإضافة إلى ما ذكر فإن الاكتظاظ الكبير الذي تعيشه مؤسساتنا التربوية، ساهم بقسط كبير في رفع نسبة التسرب المدرسي الذي يتسبب في ظهور الآفات الاجتماعية التي لها أثر سلبي في مجتمعنا. أما الوضعية المأساوية التي يعيشها أساتذتنا وطلبتنا في الجامعات فحدث عنها ولا حرج، لذلك يجب على الحكومة إيلاء البرامج الدراسية والهيكل المدرسية وكذا العلماء الذين يشرفون على تربية الشباب الأهمية والأولية لكونه الركيزة الأساسية للبلاد.

ثالثاً- التشغيل والعدالة الاجتماعية:

لاشك أن الوضع السائد في بلادنا وفي جميع المجالات من انتشار السلوكات السلبية، كان سبباً مباشراً في تفجير الوضع ولم يكن الجانب السياسي إلا القطرة التي أفاضت الكأس، فالبطالة التي يعانيها معظم الشباب وخاصة منهم الإطارات جعلتهم يعيشون حالات نفسية غير مريحة أدت بهم إلى البحث عن البدائل. فكان أسلوب الانتقام هو الحل الأمثل في نظرهم. فينبغي للحكومة الإسراع في توفير مناصب شغل تضمن استقرار هذه الفئة وإدماجها في المؤسسة الاجتماعية، كما يجب عليها تطبيق العدالة الاجتماعية في جميع المجالات.

رابعاً وأخيراً- قطاع الفلاحة والصيد البحري:

إن الدور الذي يؤديه قطاع الفلاحة من حيث الإنتاج المتجدد وتوفير مناصب الشغل، والعمل على الاستقرار الاجتماعي يقلص الهوة بين المدن والأرياف. وواقع الفلاحة الذي يميزه الانخفاض المستمر في الإنتاج الداخلي كماً وكيفاً، وضعف القدرة الشرائية والادخارية وتراجع نسبة التمويل لتنمية الزراعة، بالإضافة إلى اللجوء المستمر إلى الاستيراد وما ينجر عنه من تبعية وتوتر في الوضع الاجتماعي يفرض ضرورة اتخاذ إجراءات

السيد السعدي كتاب: شكراً سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبمناسبة عيد الفطر أقول لكم عيدكم مبارك.

أما تدخلتي في مناقشة برنامج الحكومة فينصب على أربع نقاط أساسية:

أولاً - المجاهدون وذوو الحقوق.

ثانياً - المنظومة التربوية.

ثالثاً- التشغيل والعدالة الاجتماعية.

رابعاً - الفلاحة والصيد البحري.

أولاً- المجاهدون وذوو الحقوق:

ورد في برنامج الحكومة الاهتمام بالوضعية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، ولكنني أرى أن في كل برنامج تتكرر نفس العبارة وبنفس الصفة ويثبت الميدان عكس ذلك، وخير دليل هو عدم الإسراع في تطبيق قانون المجاهد والشهيد، لا لشيء، إلا نسياننا لهذه الفئة وبالتالي نسيان تاريخ الأمة، فنرجو من السيد رئيس الحكومة الإسراع في تطبيق قانون المجاهد والشهيد.

ثانياً- المنظومة التربوية:

إن المبادئ والغايات التي حدّدت في الأمر الصادر في أفريل سنة 1976 كانت تسعى إلى تنشئة الإنسان الجزائري المثالي، وكان التركيز عند محاولة تطبيقها على الجانب التكنولوجي على حساب غيره من الجوانب، دون الاستعداد التام لذلك، مما جعل البرامج الدراسية في

والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء حكومته
المحترمين،
السيدات والسادة نواب الشعب،
السيدات والسادة الصحفيين،
السيدات والسادة المساعدين بالمجلس الشعبي الوطني،
أيها الضيوف الكرام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،
بادئ ذي بدء وقبل الشروع في مناقشة برنامج الحكومة
والذي اصطلح على تسميته بمخطط عمل، وإن كان ذلك
يتعارض مع منطوق المادة 80 من الدستور التي تنص
صراحة على البرنامج وليس على المخطط، أتمس منكم
عذرا أن أترحم أولا وأهنئ ثانيا وأتحسر أخيرا، وبعد ذلك
أقدم جملة من الاقتراحات التي أراها مناسبة، مساهمة
منّي في إثراء المشروع.

أترحم أولا على ضحايا الزلزال الذي ضرب إخواننا في
ولاية عين تيموشنت طالبا من الحكومة تكثيف جهودها
بهدف إيجاد الحلول اللازمة لمشاكل السكان المتضررين،
خاصة ونحن في فصل الشتاء.

ثانيا: أهنئ الشعب الجزائري على انتصاره على الخوف
وتطلعه إلى السلم، وأحيي القرار الشجاع لفخامة السيد
رئيس الجمهورية والمتعلق بالعمفو الشامل الذي وضع حدا
لسماسرة الدم والمتاجرين به استجابة لنداء الخيرين من
أبناء هذا الوطن، واعتقادنا الراسخ أن تطبيق المادة 100
من الدستور يقتضي حتما إنقاذ الشعب من محنته وآلامه،
والتحسس الصادق لآماله والتطلع بعده إلى التنمية
الشاملة للوطن.

ثالثا: أتحسّر، السيد الرئيس، على ما أصاب ولايتنا
النعامة من جراء الثلوج الكثيفة التي سقطت والرياح
العاتية التي صاحبته، وما زاد الطين بلة انقطاع التيار

عاجلة، ولتجاوز هذا الواقع إليكم مجموعة من
الاقتراحات:

- 1 - تشجيع الحركة الجمعوية والهيئات المهنية الفلاحية
خاصة في الأرياف.
- 2 - إنشاء المجلس الوطني للتعاون الفلاحي.
- 3 - وضع قانون جديد لعمل الغرف الفلاحية.
- 4 - إنشاء المجلس الوطني للتغذية والفلاحة كهيئة
استشارية.

أما فيما يتعلق بمشكل العقار الفلاحي، فيجب على
الحكومة محاربة المضاربة بالأراضي والمحافظة على
طابعها الفلاحي بصفة نهائية. ولجعل التنمية الاقتصادية
أكثر شمولية ينبغي الاهتمام بمختلف المناطق، وكذا
مضاعفة عمليات التشجير، وإنشاء مشاتل جديدة،
ومواصلة سياسة استصلاح الأراضي.

أما بالنسبة إلى المناطق الصحراوية فينبغي استعمال
تقنيات الرش والتقطير وبناء البيوت البلاستيكية مما
يؤدي إلى تقليص كميات المياه المستعملة.

وفيما يتعلق بالصيد البحري يجب على الحكومة متابعة
مخزون الصيد قصد إعداد مخططات توجيهية لاستغلال
الثروة السمكية حسب الأصناف مع التكفل الفعلي
بالموانئ، ولا ننسى رد الاعتبار إلى القرض الفلاحي وإلى
كل الصناديق والمؤسسات المالية المتخصصة مع
التخفيض التدريجي لفوائد القروض الممنوحة للفلاحين.

وأخيرا، وفقنا الله إلى ما فيه خير البلاد والعباد، شكرا
على حسن الانتباه والإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد السعدي وأحيل الكلمة إلى السيد
لخضر لسهل.

السيد لخضر لسهل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة

السيد الرئيس،
 ألتمس في خلاصة القول من الحكومة الموقرة ما يأتي:
 - زيارة ميدانية للمعينة والتحقق.
 - إعلان الولاية إن أمكن منطقة منكوبة وتقديم المساعدات للمتضررين.
 -- اللجوء إلى الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية لتقديم ما يمكن تقديمه من مساعدات.
 - تقديم قروض دون فوائد للفلاحين والموالين المتضررين.
 - الإسراع في إصلاح العطب الخاص بالكهرباء والذي تعانيه الولاية وعلى وجه الخصوص دائرة عين الصفراء.
 انتهى مضمون انشغالي.

السيد الرئيس، أودّ الإدلاء بملاحظتين:
 أولاً: لأول مرة تكاد تتطابق النسخة العربية مع النسخة الفرنسية.
 ثانياً: لماذا تفادت الحكومة لغة الأرقام التي تسمح على الأقل بالدراسة العميقة للأهداف وكيفية تحقيقها؟

السيد الرئيس، يعتبر المشروع بحق وجهاً من أوجه الصراحة التي يشتم من خلالها رائحة صدق النية، ذلك أنه شخصّ الداء بكل قدرة واقتدار وجاء بجملته من الميكانيزمات، بعد ذكر الطاقات المتوفرة والتي إن أحسن استغلالها ولم تكبح المبادرات ستمكن بلادنا بإذن الله من إحداث قفزة نوعية تؤهلها لتدارك ما فاتها واللاحق بركب الأمم.

1 - أسلوب الحكم:
 ما من شك أن ضمان الحريات الفردية والجماعية يقتضي إرساء قواعد ومؤسسات منتخبة، تعزى إليها مهمة التعبير عن انشغالات المواطنين والمشاركة -متى مكنت أو تأتي لها ذلك- في اختيار أنجع السبل بهدف تمكين سياسة اجتماعية من أن ترقى بالفرد وتشجعه على المبادرات الخلاقة خدمة لأمته ووطنه، إن قوة الدولة تكمن أساساً في التعامل المرن بين مختلف المؤسسات

الكهربائي مما شل حركة المرور فكانت الحصيصة تتمثل في هلاك خمسة أشخاص وفقدان آخر، إضافة إلى ما يقارب 26000 رأس من الحيوانات كالأغنام والبقر والماعز فضلاً عن البغال والحمير. كما نزل خبر موت أحد الأشخاص متجمداً مع ابنه الصغير عندما حاول إنقاذه من تحت شجرة، كالصاعقة على نفوس المواطنين، ومازادهم غبنا هو عدم التغطية الكافية من قبل وسائل الإعلام وخاصة التلفزة عدا بعض المساحات الباهتة.

السيد الرئيس،
 فبقدر ما يغمري الفرح لما أراه من مؤشرات تفاؤل وبوادر خير تدل على تضافر الجهود وتبلور الأفكار ضمن هذا الجمع الكريم نواباً وحكومة على اختلاف مشاربهم وتباين مفاهيمهم وتباين أطروحاتهم، ملتفة حول هدف واحد هو خدمة الجزائر، بقدر ما انتاب مواطني ولايتنا من إحباط حيث كنا جميعاً ننتظر التفاتة طيبة ولو رمزية من وزارة التضامن الوطني أو الفلاحة والصيد البحري، قصد المعينة والوقوف على آثار الكارثة التي لم تعرف المنطقة مثيلاً لها ما عدا تلك التي وقعت في سنة 1967.

السيد الرئيس،
 قبل أن أختتم هذا الانشغال الذي حملني إياه مواطنو الولاية تقتضي الأمانة أن أنوه بالمجهودات التي قامت بها السلطات المحلية وعلى رأسها السيد والي الولاية ميدانياً بمعينة المعنيين كقطاعي الصحة والأشغال العمومية وغيرهما، ولكن النقص الفادح والبيّن للوسائل الضرورية الملائمة وخاصة النقل، حال دون تحقيق مبتغى ومتطلبات الظرف، وعلى سبيل الذكر، أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن إخواني نواب الشعب لولايتنا على اختلاف توجهاتهم السياسية، بالشكر الجزيل إلى معالي وزير الداخلية الذي لم يتوان عن ذكر انشغاله العميق خلال زيارتنا إياه نهار أمس بخصوص الكارثة، وقد وعدنا بتقديم المساعدات اللازمة التي في حوزته وكذا الاتصال بالمعنيين بهدف التخفيف ما أمكن من معاناة المواطنين في هذه الولاية على سبيل الاستعجال.

الرئيس: بودي أن أشكر السيد لخضر لسهل على تدخله، وأنتهز الفرصة أيضا لأثني على كلامه، ولنقدم باسمكم كامل تضامننا وتعاطفنا ومواساتنا للمتضررين من الكارثتين الطبيعييتين اللتين حصلتا في كل من ولايتي عين تيموشنت والنعام، وبودي أن أقول: إننا وعقب وقوع زلزال ولاية عين تيموشنت أوفدنا وفدا من المجلس الشعبي الوطني إلى المنطقة، وقد تفقد وسعى إلى تفهم المشاكل التي يعانيها المتضررون، ويتدخل لدى الجهات المعنية قصد معالجة الأضرار التي لحقت بالمتضررين من هذه الكارثة الطبيعية أو التخفيف منها. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عباس مخاليف.

السيد عباس مخاليف: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أيتهن الزميلات، أيها الزملاء.

إننا نقرأ البرنامج الثامن بعد عشر سنوات، من الزلزال الذي هز أركان المجتمع الجزائري، وإذا كنا نناقش اليوم برنامج الحكومة الثامنة فإننا نبتغي وزراء يحملون استقالاتهم في محافظتهم دائما حتى إذا أحس أحدهم بعجز لا يتوانى في ترك مكانه لغيره، مؤمنا بمقولة "لو دامت لغيرك ما وصلت إليك"، نريدها أن تكون حكومة كل الجزائريين تعمل ما تقول، ولا تقول إلا ما تستطيع أن تفعل، وبهذا "تكون أولا تكون"! ونريده برنامجا يشيد جسر التواصل ويعزز الثقة بين الحكام والمحكومين، لأنها الحلقة المفقودة في زمننا هذا. نريدها حكومة تعلن حربا على الرشوة والظلم والتعسف والمحسوبية والتملص الجبائي والضريبي، وحماية البلاد من الأخطار المحدقة بها ورفع الغبن عن الفقراء والمحقرين. لقد سئنا سياسة "التبرير" والهروب إلى الأمام والقفز على الحقائق. لقد تعبنا من تغيير الحكومات واستمرار السلوكات بنفس الذهنيات، خلال مسيرة عشر سنوات من التعددية

وعدم التداخل في الصلاحيات ومن ثم وجب التفكير بعمق في الاستمرارية في الحكم بهذا المنطق بغض النظر عن أسندت له مهمة ذلك، وهذا الأمر غير واضح في المشروع الذي بين أيدينا.

2 - دولة الحق والقانون:

إن تأسيس دولة الحق والعدل يجب أن يمر حتما عبر الاهتمام الفعلي بالطاقات البشرية وتمكينها من الآليات الكفيلة بأداء المهام الموكلة إليها مع القيام بالمراقبة، إضافة إلى الضمان الفعلي لاستقلالية القضاء ودفع مؤسسات الدولة إلى احترام هذا المبدأ أي مبدأ سيادة القانون واستقلالية القضاء الذي من شأنه تنمية ثقة الشعب في السلطة، وصيانة المجتمع من الاضطرابات، فبأمن الناس في ظله على دينهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم وعقولهم، وتطمئن التنظيمات السياسية والمدنية على حقوقها ومصالحها ويسهل بذلك الطريق إلى العمل وتحسين الأداء وتشجيع دعائم النهضة الحضارية الشاملة.

أ - الإدارة: إن ثقة المواطن بحكامه تتعزز أو تتزعزع بمدى تأثير القائمين على تنفيذ السياسة العامة للدولة، ومن ثم يتعين القيام بما يأتي:

- الاطلاع الحقيقي على مشاكل المواطنين وإيجاد الحلول الملائمة لها.

- إطلاع المواطن وإعلامه بالقرار المتخذ في شأن قضاياها.

- تسهيل الإجراءات الإدارية وقطع دابر البيروقراطية المتعفنة.

- العمل بنظام المكافآت للعمل الإيجابي الذي يؤديه الإداري.

- البعث الحقيقي لسياسة التوازن الجهوي.

ويقتضي الأمر بالنسبة إلى الإدارة المحلية الإسراع في مراجعة القانونين رقمي 08/90 و 09/90 المتعلقين على التوالي بالبلدية والولاية ضمنا لممارسة فعلية وبناءة تخدم بحق التعددية السياسية وتنعكس إيجابا لامحالة على الوطن والمواطن...

سنوات الجنون والانتحار لم تتمكن حتى اللحظة من تغيير ممارسات بعض المسؤولين الذين ساهموا بانحرافاتهم وتجاوزاتهم، أو بسياساتهم في إشعال نارالفتنة والأزمة وتعقيدها وتعميقها، إن الواقع أصدق من أي تعبير لأنه المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية لكل سياسة مرت من هنا، فالحكومات المتعاقبة لم تكن قادرة على تقديم تصور لفك خيوط الأزمة ومعالجة الأوضاع المترتبة عليها واكتفت بردود الأفعال الظرفية التي انصرفت في كثير من الأحيان إلى تغطية الحقائق الكارثية التي ضربت ركائز الدولة ومست كيان المجتمع ولم تتحكم في تبعات العنف الذي تولد عنه الفساد وظاهرة النهب المنظم والرشوة على أوسع نطاق، مما نال من مصداقية الدولة وساهم في تغذية الأزمة وتعميق الهوة في ظل انعدام مخططات ناجعة لاحتواء التدهور الذي اخترق الجبهة الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية، هذه التحولات التي لم يواكبها تحول مماثل في جهاز العدالة، فتطور القضاء ليقاس بعدد القوانين التي تصدرها الدولة ولا بعدد الأحكام والقرارات التي تصدرها الهيئات القضائية ولكن يقاس بمدى تطبيق القوانين تطبيقا سليما، مستلهما من إرادة المجتمع، فمن يصلح ما أفسدته الأوامر، ومن يصلح الضرر الذي لحق بالناس من جراء التعسف في استعمال القانون، فأى عدل نشد، وأية عدالة شيدنا، أحكام وقرارات تصدر في الصالونات والأعراس، تحكم رقاب الناس باسم الشعب الجزائري، بل إن بعض دور القضاء. أصبحت عبارة عن شركات أسهم تستثمر الباطل وتنتج أحكاما حسب العرض والطلب، فتاه الناس بين اقتصا دالسوق والحق المسروق في دولة الحقوق.

سيدي الرئيس، إن مبدأ خضوع القاضي إلى ضميره وإلى القانون هو مبدأ يحمي القاضي من خضوعه إلى الأوامر الفوقية والضغوط الجانبية المصلحية من أية جهة كانت، وهو أيضا يحمي القاضي من انصياعه إلى نزواته وميوله الشخصية التي قد تفسد الحكم بين الناس بالعدل، ويجنبه أيضا الجرائم التي قد ترتكب في حق الأبرياء باسم القانون من أي مصدر كان، كما يحمي من سوء

السياسية يا سيادة الرئيس وما صاحبها من غلو على جميع الأصعدة والجهات، ولا يجب أن نستمر في دحر الطبقة المتوسطة في بلادنا والتي كانت إلى وقت قريب عضد الدولة الجزائرية المستقرة بعد أن كانت أحد أسباب انبعاثها، ولا يجب أن تسطو فيه أيدي الأغنياء على موارد الفقراء ليزدادوا غنى ويزداد الفقراء حاجة وفقراء، ولا يجب أن نعبر بسرعة البرق من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا وجهة له على الإطلاق. إننا نتطلع بل نحلم بقواعد اقتصاد السوق النظيف في ظل سيادة قوانين جديدة تضمن المنافسة الحرة والنزبه بعيدا عن روح المغامرة بكل شيء، والاستحواذ وتقسيم التركة بين ورثة الشركة في سوق الاقتصاد، ذلك أن أرصفة الموانئ لم تعد قادرة على استيعاب حاويات بارونات الاستيراد الذين احتكروا مراكز العبور والمراسي والمطارات، ويريدون السيطرة على موارد البلاد ومصائر العباد، فالذين ينادون باقتصاد السوق ويسقطون من حسابهم مبدأ العدالة الاجتماعية ويقفزون على أولئك الذين يتضورون جوعا من أبناء جلدتهم، لا نعتقد أن هؤلاء الذين تنامت أفكارهم في الصالونات علمتهم كيف يمتصون عرق هذا الشعب وجهده يحملون خيرا للبلاد والعباد، لأن الدولة الاجتماعية ليست حكرا وامتيازاً مقتصرًا على أصحاب الأموال ووجهاء الحكام، أما المقصون من حق الامتياز فمصيرهم الانتحار في دهاليز الفقر والجهل والمرض، إنها الحقيقة، والواقع الذي نعيشه واقع أفرزته تراكمات سنوات الفوضى والدم والدموع، ويجب ألا تنماطل في اجتثاث جذوره واقتلاع بذوره وألا نتسامح مع أولئك الذين تعودوا على الاضطهاد في المياه العكرة ومواصلة العبث بمصير الأمة والوطن ولم يستوعبوا درس المحنة ولم يمتثلوا إلى إرادة الشعب في سعيه لتحقيق الوئام والمصالحة وقطع دابر الفساد وإخماد نار الفتنة. عشر (10) سنوات من التدمير الذاتي سيدي الرئيس، أعادت الدولة عشرات السنين إلى الوراء كانت خلالها بقية شعوب دول العالم تتقدم باضطراب وكنا نتقهقر مع كل قطرة دم تنزف وكل مدرسة تحرق وكل مصنع ينسف وكل مزرعة تتلف، إن أزمة الغبن والدم التي عاشتها الأمة الجزائرية خلال

الرئيس: شكرا للسيد عباس ميخاليف، وأحيل الكلمة إلى السيد سالم بديار.

السيد سالم بديار: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة والسيدات النواب،
السادة والسيدات الصحفيين،
السادة والسيدات الضيوف.

بودي قبل البدء في مناقشة البرنامج، أن أهنيء الشعب الجزائري بحلول عيد الفطر المبارك الذي حلّ علينا في بداية سنة جديدة وقرن جديد.

السيد الرئيس، إن أي برنامج أو خطة عمل كما سمّاها السيد رئيس الحكومة لا يكتب لها النجاح والتطبيق في الميدان إلا إذا أخذت بعين الاعتبار المعطيات الواقعية التي تعيشها البلاد والتي لا يمكن أيا كان القفز عليها أو تخطيها لأنه واقع مرّ يعيشه المواطن يوميا من جراء تطبيق سيء لبعض السياسات. وعليه أسجل ما يأتي:

أولا: من حيث الشكل، إن النسخة الأصلية للمشروع محررة باللغة الأجنبية، ثم ترجمت إلى اللغة العربية ترجمة ركيكة أخلت بالمعنى والمبنى حتى ليكاد المرء لا يفهم ما يقرأ بسبب التغيير الهيكلي للعبارات والجمل، كما هو مذكور في الوثيقة، إننا نهيب بالجميع تكريس دولة الحق والقانون كما هو وارد في الوثيقة والحفاظ على هويتنا الوطنية.

ثانيا: إن الجزائر أرض الإسلام، كما هو وارد في الدستور، وهي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، إن هذا

النية التي تفسد العدل وانعدام الكفاءة التي تعدم الحق.

سيدي الرئيس، إننا لا نجافي الحقيقة ولن نبالغ إذا قلنا لن تقوم لنا قائمة ما دام العدل في بلادنا يباع ويشترى وقد أصبح سلعة للباطل يبيعه ضعفاء النفوس ويشترىها عديمو الضمير والأخلاق من المال المسروق والجاه المسلوب، أهذا هو العدل؟ أهذه هي العدالة التي هي دار الحق، يلجأ إليها كل فرد من أفراد المجتمع حينما يشعر بالظلم؟ فيزداد ظلما وحقرة وقهرا باسم الشعب الجزائري، فإلى أين المفر؟

سيدي الرئيس، إن معيار الرجل المعتاد الذي تأخذ به جل الشرائع الوضعية كمعيار للمقارنة بالإنسان الوسط سلوكا وذكاء وأخلاقا باعتباره المعيار الأكثر ملاءمة لتكييف تصرفات عامة الناس والذي يتطلب الموازنة بين سلوك الناس من شخص يفترض فيه أنه إنسان معتاد، ويتبين أن هذا الإنسان شخص غير معتاد فكيف يحكم وينصف في الناس بالعدل والقسطاس؟ فما حكم الشرع في ذلك؟ ومن يتحمل تبعه ذلك؟ فأين المستقر؟ أنجثم في هذا المستنقع الرهيب الذي أفقد كيان الأمة وأكل من لحمها وشرب من دمها فوهن العظم واشتعل الرأس شيبا من شوائب القضاء في بلادنا؟ فلن يستقيم الظل والعود أعوج ولن يستقر الملك والعدل أعرج، إننا نبعث من شحنة الأمل الأخيرة يا سيادة الرئيس ونحيا بشعلة الأمل التي بزغت من عتمة الظلام الحالك لتلوح في الأفق معالم جزائر العزة والكرامة، فالشعب ينتظر، بل يطلب تغيير الحقائق المأساوية التي يحيها ويعيشها، وتشمين التضحيات الجسيمة التي بذلها طيلة عشرية كاملة، وتبقى عزيمة الرجال ومدى إخلاصهم لشعبهم هي المراهنة الكبرى لمسح دموع الفقراء والمحرومين وإعادة البسمة إلى المقهورين والثقة إلى اليائسين والمغفرة إلى التائبين، تتويجا لنجاح الوثام الوطني، نكايه في الحاسدين والحاقدين، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معتبرة للنهوض بهذا القطاع الحساس والهام من تحديد الأولويات وعلى رأسها الحد من التبعية الغذائية للقضاء على فاتورة استيراد الحبوب والمواد الغذائية الأخرى لتوجيه تلك العملة الصعبة لأغراض وطنية أخرى.

إن الصحراء الجزائرية والمناطق السهبية ما تزال عذراء ولم تستغل منها إلى حد الآن إلا نسبة ضئيلة جدا، لذا يتوجب علينا توجيه طاقاتنا البشرية والفكرية والمالية نحو تطوير الفلاحة وتشجيع الاستثمار برؤوس أموال جزائرية أكانت في الداخل أم في الخارج، لأن قناعتنا راسخة بأن الخروج من التبعية الغذائية يحتم علينا تشجيع الاستثمار الفلاحي في مساحات واسعة مع مصاحبة ذلك بمرونة وتسهيلات وتحفيزات قانونية وجمركية وجبائية بعيدا عن الإقصاء والبيروقراطية، وكذا تسوية وضعية العقار الفلاحي الذي يعرقل تطوير وتنمية القطاع. أما عن الموارد المائية فذلك يعود إلى السياسات المطبقة منذ الاستقلال والتي أغفلت التنمية والمحافظة على الموارد المائية بإنجاز سدود وحواجز مائية لتجميع مياه الأمطار التي تضيع بالملايين.

وعن تمركز السكان على الشريط الساحلي فذلك يعود إلى نزوح أهل الريف طلبا للرزق في ميادين الصناعة والبناء والتجارة والخدمات، والتخلي عن الفلاحة والرعي.

إن سياسات التنمية لم تأخذ بعين الاعتبار آنذاك الانفجار الديمغرافي للسكان، وليس تزايد السكان هو المتسبب في عرقلة التنمية، بل أن الجزائر بما تمتلكه من خيارات على سطحها وفي باطنها من جهة واتساع رقعتها الجغرافية من جهة أخرى كفيلة بأن يعيش عليها أكثر من 100 مليون نسمة حسب الدراسات، وإنما يرجع ذلك إلى بعض الأخطاء المرتكبة التي استنزفت خيارات البلد، كالاختلاسات وتبديد الأموال العمومية في غير الأوجه المستحقة، فمثلا أزمة السكن ليست وليدة الطلب المتزايد بل هي ناتجة عن سوء التوزيع بالدرجة الأولى في وقت سابق.

الانتماء لم يحظ بالعناية الكاملة في المشروع واستبدل بما سمي بالبعد المتوسطي الذي هو في الحقيقة جوار بين ضفتي المتوسط، وليس بعدا لبلادنا التي تفتخر بانتمائها العربي الإسلامي باعتبارها عضوا فاعلا في منظمتي الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي.

ثالثا: إن البرنامج قائم على تصور اقتصادي ومالي من خلال مواصلة الإصلاحات المختلفة، غير أنه تجاهل تماما الجبهة الاجتماعية التي ضحت بفاتورة باهظة أثناء تطبيق الإصلاحات الهيكلية للتحكم في التوازنات الكبرى والتي لا مفر منها، مما تسبب في تفشي ظاهرة البطالة واتساعها بشكل مذهل من جهة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، وذلك راجع إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم عن أغلبية المواد واستقرار الحد الأدنى من الأجور والرواتب الشهرية التي لم تواكب الإصلاحات وقتئذ، من جهة أخرى. فإذا لم يصاحب هذه الإصلاحات توازن مع الجبهة الاجتماعية فالوضع الاجتماعي مرشح لكل الاحتمالات.

رابعا: لم تحدد الوثيقة الأهداف والوسائل والآليات تحديدا دقيقا لتنفيذ هذه الخطة مما يصعب على الهيئة التشريعية ممارسة مهمتها الرقابية على عمل الحكومة.

خامسا: لم تذكر الخطة بصراحة المشاكل التي يتخبط فيها الشعب الجزائري وعلى رأسها البطالة وأزمة السكن والفقر المدقع وتدعيم ميزانية الدولة بـموارد خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على السواعد والعقول والأموال الجزائرية داخليا وخارجيا، وعدم الاعتماد كلية على الشريك الأجنبي، إلا عند الضرورة لنقل التكنولوجيا والخبرة، كما أنها أغفلت أولويات التنمية الوطنية حسب المتاح من الموارد المالية.

سادسا: قطاع الزراعة، إن الجزائر لا تعاني نقصا في المساحات الزراعية الصالحة للاستغلال وإنما تكمن معاناتها في عدم تحديد الإستراتيجية المستقبلية لما بعد مرحلة البترول من خلال منظومة قانونية وتحفيزات

حادي عشر، الإدارة: تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية للإدارة الجزائرية وعصرنتها، لأن بلاوي الجزائر المستقلة تكمن في تعسف الإدارة في كل الجوانب الإدارية والجبائية والجمركية والإعلامية... إلخ، ومعالجتها من ذهنية الإقصاء والحقرة والحسد والتسلط، وحماية الإطارات النزيهة والمخلصة من كل أنواع التعسف، وذلك بترقية الأكفاء وعزل الفاشلين وفقا لمقاييس محددة ضمن قوانين أساسية وبعد معاينة تجريها مؤسسات مؤهلة قانونا.

وتعديل قانوني الولاية والبلدية ومنح المجالس المنتخبة صلاحيات.

ثاني عشر: أما فيما يخص القضاء، فإننا نهيب باللجنة الوطنية لإصلاح العدالة أن تتكفل بتشخيص عميق لهذا القطاع، الذي يعكس بحق إرادة الشعب الجزائري في التغيير الذي يجب أن يبدأ من جهاز العدالة، لأن العدل أساس الملك وتصبح العدالة تنصف المظلوم وتردع الظالم مهما كان، والإسراع في تطبيق الأحكام القضائية وتبسيط الإجراءات المختلفة.

إن المشروع لم يفصل في ذكر قطاعين لا يقلان أهمية عن القطاعات الأخرى وهما الشؤون الدينية والأوقاف والشباب والرياضة. إن قطاع الشؤون الدينية والأوقاف عليه مسؤولية عظيمة في تنوير العقول وصقل الأرواح وتقديم الإسلام من منبعه الصافي، وكذا مساهمة الأوقاف في الاقتصاد الوطني.

أما قطاع الشباب والرياضة فيتعين عليه....

الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد أرزقي فراد.

السيد محمد أرزقي فراد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

سابعاً: سياسة التضامن الوطني غير واضحة المعالم يكتنفها غموض كبير مما يستوجب فسخ المجال أمام الغيورين من هذا الوطن من المجتمع المدني الذي لا يخدم أهدافاً أخرى ليتكفل بهذا العبء الثقيل، وعلى الدولة أن تنظم وتراقب وتتابع هذه الأعمال بعيداً عن نظرة الإقصاء والتهميش والانتقائية، لأن الفقر ليس له لون ولا وطن ولا حزب؛ فالمناطق النائية خاصة يعاني سكانها هذه الضائقة بسبب نقص التنمية وانعدام مناصب الشغل وكذا تدهور المساحات الفلاحية من جراء صعود الأملاح، وغور المياه وإتلاف واحات النخيل المصابة بالأمراض والتي تعدّ المصدر الأساسي لقوت سكان الجنوب ومصدر رزقهم، إذن كيف نواجه هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة؟

ثامناً: إن ثقل الدين العمومي يعود إلى أسباب معروفة، لكن كيف نواجه هذه المشكلة؟ هذا ما يجب أن يحظى به برنامج الحكومة.

تاسعاً: ذكر المشروع انحرافات اجتماعية تنخر جسم الأمة منها الرشوة والمحسوبية التي كثيراً ما تغنى بها السياسيون وأنشئ مرصد وطني لمحاربتها. غير أن هذه المؤسسة ولدت ميتة، لأنها لا تملك الأدوات الكافية للقضاء على هذه الآفة والآفات الاجتماعية الأخرى، ومحاربتها في شتى النواحي الروحية والاجتماعية والقانونية والسياسية وعلى كل المستويات.

ولما كانت ثلثة من الخيّرين تحارب هذه الظاهرة بالوسائل المذكورة أعلاه تعرضت لمضايقات ومتابعات قضائية ونعتت بنعوت شتى مما تسبب في تراجع الذهنية المدنية.

عاشراً: إن التلكؤ والتردد هما السمتان اللتان طغتا على تسيير اقتصادنا فيما سبق، لأن العمل لم يكن مؤسسيا بل كان ظرفياً يخضع لعوامل عدة، ولأن السياسات لم تكن مبنية على أسس صحيحة بل كانت عبارة عن ردود أفعال، كلما أتت أمة محت ما سطره من كان قبلها.

السادة أعضاء الحكومة،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله.

بعد انتظار طويل تمّ تشكيل الحكومة التي أثارت الدهشة لدى الرأي العام، ومن مميزاتهما أن طلب رئيس الجمهورية من الوزراء وضع برامج أحزابهم وراء ظهورهم والتوصل من ألوأنهم السياسية، وبذلك نزع عن الحكومة الصفة السياسية، لتصبح بمثابة فريق تقني مكلف بمهمة لدى رئاسة الجمهورية، ومما لا شك فيه أن هذا الطرح السياسي الشاذ يضعف الممارسة السياسية ويدوس قواعد الديمقراطية وأعرافها ويدفع الطبقة السياسية نحو الهشاشة والوجود الشكلي، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لتكريس العودة إلى الأحادية في أسوء مظاهرها بواجهة تعددية.

سيدي الرئيس، لقد برّر السيد رئيس الجمهورية تأخر تشكيل الحكومة بحجة البحث عن وزراء يتمتعون بثقافة الدولة. وكان هذا التبرير بردا وسلاما على بعض المواطنين والمواطنات، لكن هل من ثقافة الدولة إسناد قطاعات حيوية إلى من قارف الأقراف من كل طرف؟ وفي الوقت الذي يتحدث رئيس الجمهورية عن دولة القانون، نرى بعض ممثلي الدولة يدوسون القانون مثلما حدث في بلدية أث يحيى بولاية تيزي وزو حيث وضع رئيس الدائرة نفسه محل العدالة وأمر بتدمير النصب التذكاري للمناضل المجاهد الشهيد المثقف بلعيد آيت إدير رحمه الله، لأسباب بيروقراطية، فهل من متعصم لنا يعلو بالقانون فوق الأشخاص؟

سيدي الرئيس، بعد تصفحي مشروع برنامج الحكومة، فوجئت بضحالة المحتوى المختزل في عموميات مشبعة بالشعبوية. ومن أبرز نقائصه أنه جاء خاليا من رؤية سياسية واضحة عن الدولة الديمقراطية التي لا يمكن أن تقوم لها قائمة في رأي الأفافاس إلا بينائها على ثلاث (3) ركائز هي:

- المؤسسات ذات المصادقية.
- الطبقة السياسية الفاعلة.

- المجتمع المدني المستقل عن الطبقة السياسية.
وكم كانت دهشتي كبيرة عندما اكتشفت إهمال مشروع برنامج الحكومة قطاع الثقافة إهمالا كاملا! صحيح أننا تعودنا رؤية تهميش الثقافة في برامج الحكومات السابقة، لكن أن يصل الأمر إلى إقصاء الثقافة من المشروع فهذا شيء جديد، لقد تناسى الحكام أن المسألة الثقافية بالجزائر تعد سببا رئيسيا وعميقا للأزمة التي تعصف بالوطن والمواطن، واختل توازن المجتمع بسبب إهمال الإنتاج الثقافي الذي ينشر القيم الإنسانية الممجدة للفضيلة والخير والجمال ويغير الذهنيات.

ومن نافلة القول التذكير بضمور المؤسسات الثقافية، وهذا لكون الثقافة هي الحلقة الضعيفة لدى الحكام الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء رسم السياسة الثقافية ذات المعالم الواضحة التي تشجع الإبداع وتحمي الإنتاج المعرفي، وانشغلوا عنها بتشجيع التهريج والإقبال على استهلاك البضاعة الأجنبية ولوكلف ذلك أموالا طائلة.

وعجبت من أمر حكامنا الذين يبخلون على المثقفين والمبدعين في حين يسرفون في تكريم غيرهم لاعتبارات أخرى لا ترقى إلى مرتبة الثقافة والإبداع! ومن العجب العجيب أن المثقف الجزائري المبدع في مجالات شتى يلقى من الرعاية والاعتبار خارج الوطن ما يجعله يحصد الجوائز الدولية، بينما يحسد في الجزائر ويحرم في عقر داره من الشروط الضرورية اللازمة لتفجير إبداعاته، ويعاني الإقصاء والتهميش والتفجير! ومع الأسف لم أجد في مشروع برنامج الحكومة ما من شأنه أن يدفع بالثقافة نحو الازدهار. إن المسألة الثقافية تعدّ مكونا هاما في الحل الشامل للأزمة الجزائرية وذلك بتحسين المواطنين من قوى الشر المحلية والوافدة إلينا من الخارج عن طريق إيلاء عناية كافية لكل مكونات الهوية دون تمييز أو إقصاء.

لقد اقترح الأفافاس وما يزال يقترح حلولاً ملموسة لترقية الثقافة كتشجيع الاستثمار العام والخاص في مجالات الثقافة والمعرفة في الوقت الذي تعاني الثقافة عندنا

الرئيس: شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد الحبيب فيدوم.

السيد الحبيب فيدوم: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

زميلاتي زملائي نواب الشعب،

ممثلي الصحافة الوطنية.

السيد رئيس الحكومة، إن حكومتكم هي حكومة القرن الجديد، أي حكومة سنة 2000، وتحديات هذا القرن هي تحديات كبيرة على المستويين الدولي والداخلي خاصة بعد انفراج الوضع الأمني وتحسنه. أظن أن الرهان الكبير الذي بقي يكمن في التكفل بالوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي للبلاد، خاصة إذا عرفنا أن غاية الاقتصاد الكبرى هي خدمة الإنسان ولكن ليس بالمفهوم الذي عرفناه في السنوات السابقة، حيث سبب الاقتصاد البؤس والإقصاء للناس.

اطلعنا على البرنامج أو كما سمّاه رئيس الحكومة "مخطط عمل" وهو على العموم مقبول في محاوره وتشخيصه، لكن هناك غيابا للأرقام يجعلنا نتساءل. حقيقة هناك برنامج وهناك رجال عيّنوا لتطبيق هذا البرنامج، لكن ينبغي أن تحدد بدقة الوسائل التي تساعدنا على تحقيق الأهداف المعيّنة، كما نلاحظ هنا أن الأرقام غائبة من البرنامج.

إذن بعد معالجة معضلة الموت والدم والدموع، يجب معالجة معضلة الجوع والجهل والإقصاء. وفي هذا المجال سيدي رئيس الحكومة، اسمح لي أن أطرح بعض التساؤلات التي لم أجد لها جوابا، وأظن أنه باستطاعة تشكيلتكم الإجابة عنها. سيدي رئيس الحكومة أتساءل: لماذا أعمار هؤلاء الإرهابيين تتراوح بين 16 و 30 سنة، هل ولدوا إرهابيين؟ لماذا يتزايد عدد الشباب الراغب في الحصول على تأشيرة لمغادرة البلاد؟ لماذا يقع الشباب اليوم ضحية المخدرات؟ ويحاولون بواسطتها نسيان

الانكماش والانخفاض في المقروئية والركود في الطبع والنشر والإنتاج. إن الهوة تزداد اتساعا بيننا وبين العالم المتحضر. وفي الوقت الذي تدعم السلطة تشديد قبضتها على قناتنا البتيمة وإحكام غلق الإعلام المرئي - السمعي أمام الرأي الآخر وأمام الاستثمار الخاص، وفي الوقت الذي حول إعلامنا إلى أبواق للدعاية يهمل للنظام القائم ظالما أو مظلوما، فإن خطر إعصار المعلومات القادم عبر القنوات الفضائية والأترنت يغرق المواطن في سيل من الأخبار، فعولمة الثقافة تقدم لنا سلعا ثقافية جاهزة للاستهلاك تهدد الذات الحضارية المقصاة داخل الوطن. ولمواجهة هذا الخطر الداهم لا بد في رأي الأفافاس من إصلاح النظام السياسي، ثم تشجيع مبادرة الاقتحام التي تعتمد أصلا على تحرير المبادرات بفتح جميع وسائل الإعلام أمام الرأي الآخر لتجسيد النظرية النسبية التي تعتبر التجارب البشرية حقائق نسبية تخضع للنقد. ومن دواعي القلق أن نرى الحكام يواصلون نشر ثقافة الولاء والخضوع للسلطة بواسطة الإعلام العمومي الذي يهدف إلى تأليه السلطة القائمة وتجذير الحكم التعسفي على حساب الدولة الديمقراطية، وقد تناسى حكامنا أنه لا مستقبل زاهر في نظام حكم يصادر الثقافة ويعطل عقول المثقفين خوفا من أفكارهم الوقّادة.

سيدي الرئيس، إذا أريد للجزائر أن تنعم بالاستقرار الدائم فلا بد من إدراج القضاء على ثقافة الاستبداد وعبادة الفرد الحاكم ضمن الأولويات السياسية، وكذا تكريس ثقافة المواطنة والدولة التي تعد صمّام الأمان لضمان الاستقرار.

وفي الأخير، أختتم تدخلتي هذا بملاحظة على فئة المجاهدين وذوي الحقوق، فما دامت الحكومة تدّعي رعاية هذه الفئة التي ستبقى دينا في أعناقنا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها أستسمحكم في طرح السؤال الآتي:

بماذا تفسرون تعليق قانون المجاهد والشهيد؟ وهل تنوون رفع هذا التجديد في الآجال القريبة؟ وشكرا "تمرت".

السيد نور الدين طرباق: شكرا سيدي الرئيس.

لسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الإطارات المرافقة للطايم الحكومي،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية أن أتقدم باسم جميع نواب المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بعبارة التهاني إلى كل الشعب الجزائري بمناسبة حلول الألفية الثالثة، وبمناسبة عيد الفطر المبارك. ونتمنى أن تكون هذه السنة سنة خير واستقرار، وأمن وازدهار ووثبة نحو الأفضل. وبالعبارة نفسها نتقدم بالتهاني إلى كل أعضاء الطاقم الحكومي على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية لتحمل هذه المهمة الثقيلة والنبيلة. كما أنتهز هذه الفرصة لأجدد عبارات المواساة والتضامن مع أهالينا وأخواتنا وإخواننا ضحايا زلزال عين تيموشنت.

السيد الرئيس،

استطاعت الجزائر بفضل صدق وإخلاص ووقوف أبنائها الخروج تدريجيا من النفق المظلم، كما استطاعت بفضل تمسكها بالقيم الأصيلة أن تسترجع وئامها، وهي بذلك تبرهن مرة أخرى، وعلى الرغم من كل الشكوك التي أحيط بها والفتنة التي زرعت في مجتمعها، على قدرتها على رفع التحديات، وتجاوز العقبات وعلى أن كل شيء أضحى ممكنا والظرف أصبح أكثر ملاءمة لتحقيق الازدهار والنمو.

السيد الرئيس،

يعكس برنامج الحكومة المعروض علينا التوجهات التي احتواها برنامج فخامة رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الذي نال ثقة الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري، والذي دعمه التجمع الوطني الديمقراطي بإخلاص وقناعة،

الواقع المر الذي تعيشه البلاد؟ لماذا يغادر التلاميذ المدارس في سن مبكرة؟ السبب بسيط يتمثل في كونهم ينتمون إلى عائلات عاجزة عن التكفل بمصاريفهم. لماذا يوجد في مناطق واسعة من البلاد أناس لم يستفيدوا الطب المتخصص ويجدون أنفسهم في كل مرة مجبرين على قطع مسافات طويلة وصرف أموال باهظة من أجل أن يتلقوا العلاج؟ لماذا يوجد شباب تتجاوز أعمارهم الثلاثين وما يزال آباؤهم يتكفلون بهم مثل الأطفال الصغار بسبب البطالة؟ لماذا بقيت المراكز والدور الثقافية مغلقة على الرغم من أن أموالا باهظة صرفت عليها؟ إن فراغا ثقافيا كبيرا يعم البلديات، لماذا عجزت العائلات التي تعيش ظروفًا صعبة عن الحصول على مسكن لائق تعيش فيه؟ هل بإمكاننا أن نعطي التضامن معناه الصحيح وتكفل بالضعفاء والمعوقين؟ هل بإمكاننا اليوم تشغيل الأذرع والعقول العاطلة؟ هل بإمكاننا تشجيع الفلاحين على خدمة أرضهم؟ هل بإمكاننا توفير سكن محترم لكل الجزائريين؟ هل بإمكاننا جعل المدن والأحياء أماكن نظيفة يسودها الهدوء والعافية؟ هل بإمكاننا توفير المنحة في آجالها للمتقاعدين الذين كرسوا حياتهم لخدمة البلاد وتشييدها؟ هل بإمكاننا العمل على ألا يطرد التلاميذ من المدارس بسبب فقر آبائهم؟ هل بإمكاننا فتح دور ومراكز ثقافية بالبلديات وإعطاؤها الوسائل اللازمة لتأدية مهمتها؟

نعم يا سيدي رئيس الحكومة أوافقكم في أن لا أحد يستطيع مواجهة هذه الوضعية، لكن هذا حلم كبير، مات لأجله رجال كثيرون في الماضي، ويبقى الأمل يستعد الآلاف أو الملايين من الناس للتضحية من أجل تجسيده. ولكي لا أطيل عليكم، لدي وثيقة سأسلمها إلى السيد رئيس الحكومة.

ومع هذا نقول يا سيدي رئيس الحكومة، إن التحدي كبير والطموح والأمل أيضا كبيران لدى الفئات الاجتماعية الواسعة والتي نتمنى ألا تنكسر...

الرئيس: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين طرباق.

السيد رئيس الحكومة والطاقم الحكومي،
السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
سيدي الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم بالتهاني الخالصة إلى الحكومة متمنيا لها التوفيق في تجسيد برنامجها الطموح والشامل وأكبر فيها الجرأة والشجاعة اللتين تميزت بهما في مكاشفتها الحقائق للنواب ومن خلالهم لكافة الشعب الجزائري. ولكن هذا لا يمنعنا من تقديم الملاحظات الآتية :

أولا : إن مشروع البرنامج المطروح علينا للمناقشة والإثراء لم يقدم تشخيصا مدققا ومرقما للوضع الحالية للبلاد في جميع المجالات، خاصة وأن الحكومة السابقة لم تقدم حصيلتها إلى المجلس الشعبي الوطني حتى يتسنى لنا تقييم الإصلاحات الهيكلية المقترحة في هذا المشروع بعد الانتهاء منها.

ثانيا : لا يسعني إلا أن أبارك النجاح الذي حققه الوئام المدني في الجانب الأمني، إلا أنني أرى أنه يجب توسيع دائرة الوئام إلى الجانب الفكري والاجتماعي ليشمل كذلك أولئك الذين أبعدوا عن مناصب عملهم دون وجه حق، خاصة أن بعض هؤلاء المواطنين لم توجه لهم أية تهمة ولم يقدموا لأية محاكمة وأن بعضهم الآخر برأتهم العدالة بعد محاكمتهم. وإن المواطن في حيرة من أمره ويتساءل سيدي الرئيس لماذا لا ينفذ حكم العدالة عندما يكون في صالحه في حين إن كان غير ذلك يكون التنفيذ فوريا؟

ثالثا : نبارك الإرادة الواضحة في دعم القطاع الخاص، وحرية المبادرة، إلا أنه يتوجب علينا إيجاد المناخ المناسب الذي يشجع هذه المبادرات ويفتح الأذهان وذلك بترقية الديمقراطية لنصل بها إلى نمط حياة وسلوك يومي ولا نحصرها في النظام السياسي. ومن جانب آخر يجب على الدولة أن تخفف من الانعكاسات الاجتماعية التي سوف تنتج عن خوصصة المؤسسات العمومية.

ووجدنا أثناء قراءتنا للمحاور الأساسية المسطرة في هذا البرنامج الأهداف والغايات المنشودة مثل :

- تنظيم التسيير وترقيته.
- تحقيق الإنعاش الاقتصادي والنهوض به.
- الاهتمام الكبير بالجانب الاجتماعي.

ومقارنة بالبرامج السابقة يندرج هذا البرنامج في إطار استمرارية نهج التقويم الوطني الذي شرع فيه ابتداء من سنة 1995، وهو برنامج يتكيف مع المعطيات الحالية، وبإمكانه أن يحقق خطوات إضافية باعتماده على النتائج المكتسبة سابقا.

ويرى التجمع الوطني الديمقراطي المدعم للبرنامج الرئاسي أن مناقشة هذه الوثيقة فرصة لحث الحكومة على بعض الحقائق والمساهمة في تبليغ الانشغالات والصعوبات التي تواجه المواطنين. كما أنها فرصة لإزالة اللبس والغموض عن بعض الخيارات، فدعم التجمع الوطني الديمقراطي خيار اقتصاد السوق يجب أن يكون موازيا للتكفل الحقيقي بالانعكاسات على الجانب الاجتماعي مع ضرورة ترقية التضامن الوطني والتمسك بالعدالة الاجتماعية.

سيدي الرئيس، لعل الملاحظات والاقتراحات التي سوف يتقدم بها النواب الأفاضل أثناء هذه المناقشة ستسمح للحكومة بتحسين المحتوى لإزالة بعض التخوفات.

هذا سيدي الرئيس التدخل التمهيدي للمجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، والتي ستكون لها مساهمة مقبلة في هذا النقاش. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد نور الدين طرباق، وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان رحمان.

السيد عثمان رحمان: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم،
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

ويطمئن الفلاح على مستقبله ومستقبل أبنائه، فيقدم على العمل والاستثمار.

سيدي الرئيس، إن قطاعي التربية والتعليم العالي يعانيان. إن الأساتذة أصيبوا بإحباط كبير، وهم شبه مستقيلين معنويا نظرا إلى الوضعية الاجتماعية المزرية التي يتخبطون فيها. ولذا يجب إيلاء هذه الفئة التي تشرف وتسهر على تربية وتعليم الأجيال عناية خاصة لأنه دون علم ومعرفة لا يمكن تجسيد أي برنامج ولا تحقيق أي هدف.

وفي الأخير، ألتمس من سيادة رئيس الحكومة أن يمد يد المساعدة إلى موالي ولاية البيض الذين فقدوا أكثر من 13000 رأس من الغنم والبقر من جراء العاصفة الثلجية التي مست الولاية، وكذلك تقديم المساعدة المالية إلى السلطات المحلية من أجل تزويد مدينة البيض وبعض دوائرها بالغاز الطبيعي، خاصة وأنه خلال هذه العاصفة كاد مخزون الغاز والمازوت أن ينفد، ولو استمرت العاصفة الثلجية يومين أو ثلاثة أيام لكانت الكارثة لا قدر الله.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».
صدق الله العظيم. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد رحمانى عثمان. وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة لويزة حنون.

السيدة لويزة حنون: شكرا.

سيدي الرئيس،

السادة الحضور،

صباح الخير عليكم.

إن أول شيء لفت انتباهنا عندما قرأنا هذه الوثيقة المتعلقة ببيان السياسة العامة، أنها ليست برنامجا ولا مخطط عمل، ولا يمكن النواب أن يراقبوا ويتابعوا تطبيقها. كما لاحظنا أنه برنامج تسوده الازدواجية في الخطاب والتي أصبحت موضة منذ أشهر سواء في بلادنا أو في بلدان أخرى.

رابعا: إن الشعب الجزائري يتطلع إلى دولة الحق والقانون، دولة لها هيبتها. وإن الهيبة تسترجع عندما تحترم القوانين وتطبق على أرض الواقع من قبل الجميع وعلى الجميع.

سيدي الرئيس، إن تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الجزائر سوف يساهم في استرجاع هيبة الدولة، ولذا فإنني أقترح إصدار قانون أساسي ينظم كيفية وشروط التعيين في المناصب العليا للدولة حتى يطمئن جميع إطاراتنا على مستقبلهم، وبالموازاة يجب محاربة الذهنيات المتحجرة، والتي تريد احتكار بعض المناصب لأناس من دون غيرهم وتناسوا أن زمن الاستعمار الذي كان يصنف الشعب الجزائري إلى طبقات قد ولى بلا رجعة، وأن الشهداء الأبرار والمجاهدين ضحوا بالنفس والنفيس لكي يعيش كل الشعب الجزائري في كنف الحرية، ولا فضل لهذا على ذاك إلا بما يقدمه من أعمال جليلة خدمة لشعبه ولوطنه.

خامسا: إن الشعب الجزائري قد وعدته الحكومتان السابقتان بتقديم قانون الخدمة الوطنية إلى المجلس الشعبي الوطني. ولكن كلتي الحكومتين لم تفيًا بوعدهما. وها أنتم سيدي رئيس الحكومة تقترحون في مشروع برنامجكم تكييفًا لمدة الخدمة الوطنية. وحتى لا يفقد الشعب ثقته في دولته، فإنني أقترح أن يكون قانون الخدمة الوطنية من أوائل مشاريع القوانين التي ستقدم بها الحكومة إلى مجلسنا الموقر.

سادسا: يجب الإسراع في إصلاح العدالة، وخاصة النظر بسرعة في الحبس الاحتياطي الذي أصبح كالسيف مسلطا على رقاب المواطنين، لإرغامهم على دفع الرشوة.

سابعا: إن مشروع البرنامج الحكومي تنبه إلى العائق الأساسي الذي يحول دون الاستثمار في القطاع الفلاحي، وهو مشكلة ملكية العقار. ولذا نرجو أن يجد حلا مناسباً في أسرع وقت حتى نعطي ديناميكية جديدة لهذا القطاع

إن رئيس الجمهورية له سلطة اتخاذ القرار بإطلاق سراح سجناء الرأي، والإفراج عن الإطارات المسجونة ظلما وإرجاع العمال الذين طردوا من عملهم بسبب آرائهم أو انتماءاتهم السياسية وفتح ملف المفقودين بصفة جدية وسياسية والاعتراف بكل الحقوق السياسية وتكريسها كما هي مكتوبة في مشروع هذه الوثيقة، ورفع حالة الطوارئ بعد أن يتحقق السلم، وهذا كله يعني معالجة الأسباب التي كانت هي أصل الأزمة والتي غذتها أيضا، وبهذه الطريقة لن يبقى الجزء المتضمن للكثير من المبادئ السياسية المتعلقة بدولة القانون والحقوق السياسية مجرد مبدأ. بل سيتجسد في الواقع وفورا من خلال هذه الإجراءات والقرارات الجريئة، التي يمكن رئيس الجمهورية أن يتخذها دون انتظار حتى نتوجه دون رجعة نحو طريق السلام والاطمئنان.

وقال رئيس الجمهورية بخصوص استقلالية العدالة، إنه يجب أن نكافح الأسباب التي أوصلتنا إلى هذه المأساة بما فيها المشاكل الاجتماعية.

عندما نتكلم عن دولة القانون وعن المشاكل الاجتماعية بطبيعة الحال كل إنسان معني بالديمقراطية وبمصالح الشعب، سيوافق على المبادئ المدرجة في البرنامج. إن الجميع يعترف أن الإقصاء والتهميش والفقر وبكلمة واحدة البؤس - وليس الفقر فقط؛ إذ لا داعي لاستعمال الكلمات المحتشمة لأن الواقع هو الذي يتكلم - يعد من أسباب الأزمة التي غذتها وأوصلتنا اليوم إلى انحلال داخل النسيج الاجتماعي. كنا ننتظر أن يشخص هذا البرنامج وقائع الحال جيدا، حيث يبين السياسة التي أوصلتنا إلى هذه الوضعية كي نوقفها، وكنا ننتظر بديلا اقتصاديا آخر يكرس دولة القانون، وإذا بهذا البرنامج يقترح علينا المزيد من تنصل الدولة من مهامها الاجتماعية، وبقيت الجامعات وحدها تؤدي مهمة الخدمة العمومية، فالتربية والتعليم وحتى الصحة غير واردة في هذا المشروع. هذا من جهة، و من جهة أخرى لاحظنا أنه لا توجد سياسة للتشغيل.

أما ثاني شيء لاحظناه، كما لاحظته زملاء فهو أن هذه الحكومة لا تملك ثقافة، وهذا بصفة عامة، حيث لم ترد "تمازيغت" في برنامجها بصفاتها مطلبا ديمقراطيا يمس أيضا قضية السلم ودولة القانون.

أما الأمر الثالث فيخص السياسة الدولية، والتي تعتبر امتدادا للسياسة الداخلية؛ إذ اندهشنا عندما لم نقرأ كلمة واحدة عن العراق، والسكوت علامة الرضى، فالذي يصمت يعني أنه راض عن الحصار وتفكيك سيادة بلد يعتبر أخوا لنا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك نقطة جوهرية وهي أنه وفق ما كتب في هذه الوثيقة أن السلم قد تحقق والحمد لله! وهذا ما اعتبره كذلك من باب الازدواجية في الخطاب.

قال رئيس الجمهورية بعد الاستفتاء إننا استنشقنا رائحة السلم، وفي 13 يناير قال إنه لا يد من حل كل المشاكل التي تسببت في الأزمة، لأنها لم تجد الحل، ولا بد أن نعمل على أن يكون الوثام حتى داخل القلوب. ووجدنا في يوم 13 يناير جزائر أخرى. حقيقة إن الوثام خطوة نحو إرجاع السلم، ولكنه ليس هو الحل الكامل الذي من شأنه أن يعيد الظروف المعيشية العادية. لا يمكن أن نعتبر أنفسنا في حالة سلم إلا إذا سكنت لغة أسلحة الجميع وليس من جانب واحد فقط.

إن الوثام خطوة جزئية، وبالتالي تبقى مسألة استرجاع السلم أولوية الأولويات، وعلى الرغم من ذلك فهي غير موجودة في هذا البرنامج إطلاقا، كما أنه لا توجد مراحل للسلم ولا إجراءات أخرى، وكون رئيس الجمهورية قد وقع على مرسوم يخص العفو الشامل عن أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ فهذا يدل على أنه كما قلنا مرارا وتكرارا يملك سلطة القرار، ويمكنه مثلا أن يجمع كل الأطراف السياسية حتى يقنع كل الأطراف المسلحة بوقف العنف، ومن ثمة يرجع السلم الحقيقي إلى الجزائر وإن كانت خطوة الوثام في حد ذاتها تؤكد هذا الشيء كما قال رئيس الجمهورية: إن الوثام سيرجع إلى القلوب، ونحن نقول: نعم يجب ذلك.

إذن هذا الإجماع موجود ضمن أقلية في الحكم، وبالمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية التي مازالت تسيطر وتأمّر والتي تتوافق توجيهاتها مع هذا المشروع، إن هذا يندرج ضمن الإزدواجية التي لا يمكننا تقبلها.

بالنسبة إلى المديونية الخارجية، لرئيس الجمهورية وعد تعهد به في قمة سيرت وهو مكتوب في البرنامج، وقال: إننا سنحترمها والبرنامج كله مهيكّل حول تسديد المديونية. كيف نفسر هذا الأمر؟ إذ بدلا من أن نبحت على الأقل عن الوسائل الكفيلة بالتخلص من هذا العبء الذي يعرقل كل خطط النمو، يقال لا بد أن نسدد، وإذا بوزير المالية يقول إن الصناديق فارغة، نحن نعرف هذا الخطاب الذي يعني التقشف، أي الصغير هو الذي يدفع ثانياً عن طريق الجباية العادية وعفا الله عما سلف عن الآخرين الذين أخذوا الملايير. كل هذا موجود في هذا البرنامج الذي يتميز بالوضوح على الأقل، وعليه لا داعي لأن يقول الإنسان لعل وعسى وربما.

لهذا نحن لا نوافق، ونقول إنه يمكننا إلغاء المديونية، ولدى رئيس الجمهورية عهدة لا بد أن يحترمها. لقد رحبنا بقمة "سيرت" وبالمبادرات التي اتخذت فيها مثل مبادرة كوت ديفوار وهو بلد أفريقي حدث فيه انقلاب عسكري لم يمنعه من تحسين بعض أحواله أحيانا، فالجنرال قاي الذي جاء بعد الانقلاب قال لهم: "عندنا خياران إما أن نسدد المديونية أو نسدد الرواتب" وذلك لأن الجيش انتفض، حيث لم تدفع له رواتبه بسبب المديونية. لقد اختار هذا الجنرال دفع الرواتب، ونحن نقول: "ذلك هو الخيار الصحيح عندنا" أي ألا نسدد المديونية...

الرئيس: هذا انقطاع أو توقيف الآلة للمداخلة لا علاقة له بالسياسة. فشكرا للسيدة لوزة حنون. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن تومي.

السيد عبد الرحمن تومي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

إن نسبة 35٪ من اليد العاملة توجد في حالة البطالة وليست القروض المصغرة هي التي ستوفر لنا الشغل، هذا وكى تتأكدوا أننا لا نتوجه نحو دولة القانون والحق، ونرى اليوم أن المادة 17 من الدستور تنص على أن الملكية العامة ملك للمجموعة الوطنية، أي كل الجزائريات والجزائريين، وليس لأحد حق التصرف فيها وهي تشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات، كما تشمل النقل بالسكك الحديدية، والنقل البحري والجوي والبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، وأملاك أخرى محددة في القانون، إن كل هذه القطاعات المذكورة والمتضمنة في الوثيقة موجهة نحو الخوصصة وكذلك قطاع البنوك، إذن ليس هناك احترام حتى للدستور نفسه ولدولة القانون ذاتها، بل نتساءل ماذا بقي من دولة القانون؟ إذا كانت القواعد المادية للأمة وللدولة سترخص وتباع ويقع التصرف فيها، إن هذا لا نقبله ونعتقد أنه إجراء يدخل ضمن الإزدواجية التي تكلمنا عنها.

قال السيد رئيس الحكومة ووفق ما هو مكتوب في برنامجه إنه لم يتوجه نحو اقتصاد البزار، والليبرالية المتطرفة والمتوحشة، وبإمكانه الآن أن يكرر هذا القول 500 ألف مرة، فمنذ سبع سنين أي من سنة 1994 إلى حد الآن ونحن في سياسة البزار، المتوحشة، ويعمق التوجه السياسي الموجود داخل هذه البرامج السياسية نفسها، التي أوصلتنا إلى هذه المأساة اليوم.

عندما نسمع تصريح رئيس الحكومة، بأن هناك إجماعا على اقتصاد السوق، نقول إن اقتصاد السوق يعني غلق ما يقرب من 1500 مؤسسة وطنية وتشريد ما يقرب من مليون عامل وعائلاتهم وتشرد الأطفال في الشوارع، الذين يعملون بدل أن يدرسوا، ولم تعد للإنسان القدرة على أن يعالج أو يتكفل بعائلته أو يضمن لها المستقبل. لهذا نطرح السؤال: متى كان الجزائريون راضين بهذه السياسة؟ من شاوهرم؟ وقال إنهم مازوشيين يحذون قتل أنفسهم، ويحبون الذل وأشياء أخرى.

الحكومية، حتى أصبحت الإدارة في اعتقادي أهم عامل معرقل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مشكلة الإسكان والمرافق وتأخر سن الزواج والتفكك الأسري وكثرة الانحرافات في المعاملات والسلوكات. تلکم بعض تركت الماضي ومعطيات الحاضر، والسؤال الذي نطرحه هو: هل تتوفر الحكومة في برنامجها الذي بين أيدينا على صورة واضحة عن إعداد هذا المستقبل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتطوى بذلك صفحة البرامج الترقيعية المتضاربة في أرقامها أحيانا وفي أهدافها أحيانا أخرى؟

سيدي الرئيس، نعتقد أن العلاقة بين مكونات التنمية الشاملة والتنمية الاقتصادية تعتبر في غاية الأهمية، لذلك لا نحاول تصور التنمية الاقتصادية على أنها الاستقلال الاقتصادي أو التصنيع ولكن التنمية تتحدد ببلوغ عدد من معطيات التحديث مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وترسيخ المعرفة والحدثة وتطوير المؤسسات والمرافق بحيث تسمح عقلانية النظام العام بالقضاء على العوائق التي تسببت في حالة التخلف، وبهذا الأسلوب تترجم التنمية الاقتصادية إلى واقع يقلص من عدد المواطنين الموجودين تحت خط الفقر وتحسين مؤشر البطالة وترشيد الاستهلاك وتوزيع الثروة على أفراد الأمة بمقاييس أكثر عقلانية وعدالة، ووفقا لهذا التصور، ليسمح لي السيد الرئيس بإبداء الملاحظات الآتية:

- 1 - بالرغم من تشخيص المشروع للأزمة الجزائرية من الناحية الاقتصادية، إلا أنه لم يسلط الضوء على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الرقمية الحالية، لنعرف فيما بعد ما أنجز وما تبقى وما هي الأسباب؟
- 2 - قلت يفتقر تشخيص الأزمة إلى محددات أهمها: محدد البطالة، محدد السكن، محدد القدرة الشرائية للمواطن، محدد الفقر الذي مس أكثر من 12 مليون جزائري، ومحدد النمو الاقتصادي وغيره.
- 3 - لم يحدد هذا المشروع مصادر الموارد المالية التي يتم من خلالها التحكم في تسيير المديونية والمقدرة

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي النواب،
السيدات والسادة الصحفيين،
السادة الضيوف،
أحييكم بتحيةة الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
لم تشهد بلادنا منذ بداية انهيار النظام الاشتراكي، نموذجا تنمويا قائما على أسس عملية واضحة، وهذا يعود في نظرنا إلى التبعية المفرطة التي سلطت على هذه الأمة منذ الاستقلال، فكانت الانحرافات المتتالية في الكثير من المجالات أهمها المجال الاقتصادي الذي أخصه بالذكر هنا والذي تولدت عنه ضغوط اجتماعية وتجاوزات باسم القانون، فكانت النتيجة تعميق هوة التخلف وتوطيد علاقة التبعية بمفهومها الاقتصادي في فترة التحول الاقتصادي الجاري. قد نتفق على أنه حدث تقدم ملحوظ في ضبط الاقتصاد الكلي والتوازن المالي والنقدي، لكن ما نريده سيدي الرئيس ينبغي أن يكون مقدمة لتحول أكثر أهمية في الإنتاج والإنتاجية والتشغيل، ويرجى أن تتم بسرعة وبالقدر اللازم المعادلة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الموروثة عن الفترات السابقة التي أهمل النظر فيها بعناية نتيجة الأوضاع الاقتصادية اعتمادا على زيادة الاقتراض من الخارج، كما أهمل فيها تزايد البطالة بأنواعها، والتي كانت تختفي وراء ضباب كثيف من الدعم وتشويه الأسعار والمنح.

إن تركة الماضي، سيدي الرئيس، تعبر عن مؤسسات خاسرة وعمالة كفاءتها محدودة الإنتاج وإدارة كفاءتها مشلولة عن ممارسة وظيفتها. ويكاد القطاع الخاص أن يبدأ من الصفر مرة أخرى، ومن تركة الماضي، أيضا، سيدي الرئيس، ارتفاع تكاليف المعيشة والاتجاه إلى توسيع الهوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة مظاهر التفسخ الأخلاقي وتدني الأداء العام في التعليم والصحة والخدمات وكثرة الوسطاء والمعرقلين في الدوائر

3 - يعلن هذا المشروع في نصه صراحة أنه برنامج وضع لتطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وقد أدخل كثيرا من المستجدات، وتعتبر إيجابياته أكثر من سلبياته، حيث يعيد الأمل ويفتح آفاقا جديدة للتكفل قدر الإمكان بانشغالات المواطنين التي تضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي زكاه الشعب الجزائري مرتين في 15 أفريل و 16 سبتمبر 1999.

غير أن هذه الانطباعات لا تمنعني من إبداء بعض الملاحظات في جوانب لم يتطرق إليها البرنامج أو تطرق إليها ولكن بصفة محتشمة وسطحية. وأطمئن السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته على أنه مهما كانت هذه الملاحظات فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي لا نقصد من ذلك الانتقاد الهدام ولكننا نقصد المساهمة الإيجابية في إثراء المشروع وسد بعض ثغراته. وسأتطرق إلى جانبين :

1 - العدالة : مما لا شك فيه أن القطاع الحساس والهام في أي مجتمع متحضر يفتخر بنفسه ويتفوقه أمام الأمم والشعوب الأخرى هو قطاع العدالة وأن تقدم وارتقاء هذا القطاع مرهون بعدم انتمائه إلى أشخاص أو أحزاب أو إيديولوجيات مختلفة، وإنما الهدف الأساسي منه هو تحقيق أهداف كل تلك الاختلافات المذهبية والسياسية والعقائدية الموجودة في المجتمع الديمقراطي الواحد المليء بالمتناقضات والألوان.

وللوصول إلى عدالة ذات وجه واحد تتحكم وتسمع لغة واحدة، لابد من توفر أرضية صالحة متوازنة قوية تتحمل أي ثقل يوضع فوقها مهما بلغ وزنه وتضخم حجمه.

بمناسبة افتتاح السنة القضائية 1999/2000 أكد السيد رئيس الجمهورية بخصوص إعادة النظر في المنظومة القضائية وخاصة منها شريحة الخبراء القضائيين الذين اعتبرهم فخامة رئيس الجمهورية المعيار الحقيقي لسلك القضاة في هذه الألفية.

بمبلغ 2600 مليار دينار حتى نهاية سنة 1999 حسب تصريح السيد وزير المالية السابق، أي ما يعادل نسبة 75٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000.

4 - لم يحدد كيفيات تحرير الإيرادات العامة من الجباية البترولية وتقليص نسبتها، مع تخصيص الجباية البترولية للتنمية الاستراتيجية. وهناك ملاحظات أخرى أترك السادة الزملاء النواب يتحدثون عنها، أشكركم على حسن الاستماع والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا على كونك تركت للبقية ما يقولون، بارك الله فيك السيد تومي وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مكي مساهل.

السيد مكي مساهل: شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة ،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أنحني أولا وقبل كل شيء، على أرواح ضحايا الكوارث الطبيعية التي ضربت ولايتي عين تموشنت والنعامة.

أود في بداية هذا التدخل أن أسجل بعض الانطباعات على مشروع برنامج الحكومة وهي كالآتي :

1 - إن هذا البرنامج منهج شامل انطلق من حجم الإصلاحات والإمكانات المحدودة لبلادنا.

2 - يوضع لأول مرة أمامنا للنقاش والإثراء برنامج سياسي محض مقارنة بالبرامج السابقة، إنه سيعطينا نفسا جديدا للرقابة الحقيقية والموضوعية في تجسيده وهذا عبر قوانين المالية المقبلة وبداية بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

على بلادنا، إنما تمتد لتشمل مختلف بقاع العالم. ونستطيع القول إنه لا توجد دولة في العالم لا تعاني مشاكل مائية وإن اختلفت حدتها وأشكالها وأبعادها.

تكتسي قضية الموارد المائية أهمية بالغة في بلادنا، وأظهرت الدراسات والتسيير اليومي نقصا كبيرا وأن هناك بواذر عجز مائي سيتفاقم مستقبلا ليصل إلى حدود الأزمة المائية، الأمر الذي يقتضي التحرك الفوري والحاسم لمواجهة.

وإن الأسباب الأساسية عديدة في الجزائر ومنها :

- محدودية الموارد المائية.
- زيادة الطلب على الماء.
- اعتماد سياسة الأمن الغذائي.
- انحراف كيفية استخدام المياه (الهدر)
- تدهور نوعية المياه.
- عدم كفاية البنى الأساسية والهيكل المؤسساتية والعناصر البشرية والتشريع.

إن ظهور بواذر هذا العجز المائي في بلادنا انطلاقا من الأسباب المذكورة سألنا أدت إلى جملة من التأثيرات السلبية المترابطة الاقتصادية والاجتماعية حتى تراجعت عملية التنمية وما يرافقها من مشاكل اجتماعية وهذا طبعا في ظل انعدام سياسة حقيقية للموارد المائية.

ولقد استجاب السيد رئيس الجمهورية لندائنا يوم 20 نوفمبر 1999 عند مناقشتنا الميزانية القطاعية للتجهيز لسنة 2000 حيث توجد حاليا في الحكومة إدارة للموارد المائية ألا وهي وزارة الموارد المائية، ولكن ما نلاحظه هو أن برنامج الحكومة قد تطرق باحتشام وسطحية إلى الموارد المائية والسياسة التي سينتهجها في هذا الإطار مشيرا فقط في الصفحة 72 إلى الإصلاح المؤسساتي لقطاع المياه ودور المتعاملين الخواص في تسيير المياه.

وكان من الأجدر أن تقدم لنا الحكومة في برنامجها سياسة شاملة للموارد المائية انطلاقا من منهجية مواجهة

وعند الرجوع إلى أرض الواقع نجد أن الأسس التي يرتكز عليها قطاع العدالة في بلادنا هي :

- القضاة من جهة.
- ومن جهة أخرى الأعوان القضائيين بمن فيهم المحضرون القضائيون والموثقون، والمحامون والخبراء القضائيون.

إن الخبير القضائي تعبيريا هو كالدليل الذي يهتدي به أي قاض موجود في حقل ألغام. فلا يمكنه الخروج منه سالما إلا بمساعدة الخبير الذي يمهد له الطريق ويوضح له المخرج الذي يؤدي به إلى بر الأمان.

والملاحظ هو غياب نصوص تشريعية تخص هذه الفئة الحساسة منذ الاستقلال الوطني ما عدا المرجع لبعض المواد في قانون الإجراءات المدنية الصادر في سنة 1966 ومرسوم تنفيذي مؤرخ في 1995. وقد تعجب السيد رئيس الجمهورية في لقائه أمام الشعب من عدم وجود قانون الخبرة بصفة عامة والخبرة القضائية بصفة خاصة ونحن على أبواب سنة 2000.

نظرا إلى حداثة هذا الدور في دولة القانون وعلاقته بالعدالة فإنه لابد للحكومة من إيجاد صيغة تنظيمية في شكل قانون المهنة يوحد الرؤى ويحدد الأهداف ليرتقي هذا القطاع إلى المستوى العالمي ويحدث تنافسا شريفا في بلادنا لتحقيق مستوى من التحليل المنطقي والتفكير العقلاني المتقدم وفق باب اجتهاد بعيد عن الشعوذة والافتراء، وإنما يكون الاحتكام إلى العقل والتفكير العلمي السليم المبني على الحقائق الملموسة والتنبؤات الصادقة المبنية على الاستنتاج المنطقي وهذا قصد بناء دولة القانون.

ونحن نواب التجمع الوطني الديمقراطي كنا قد بادرننا في شهر نوفمبر 1999 باقتراح قانون يحدد مهنة الخبير القضائي وهو بحوزة مكتب مجلسنا الموقر.

2- الموارد المائية : لا تقتصر مسألة الموارد المائية

السيد محمد مداني حود موسىة: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي النواب.

يسرني كثيرا بهذه المناسبة الطيبة أن أنوه بالقرار الشجاع لفخامة رئيس الجمهورية القاضي بالعمفو الشامل عن فئة من المسلحين الذين عادوا إلى أحضان الأمة. كما يطيب لي أن أنوه بكل الجهودات الخيرة لكل أسلاك الأمن وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي. وأحبي أيضا بهذه المناسبة الالتفاف الشعبي حول المسعى الشامل لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، إن جلسة اليوم ليست كباقي الجلسات لأنها تأتي ببرنامج تنفيذي لرئيس الجمهورية، نعم إن حكومة السيد بن بيتور هي الحكومة التي آلت إليها ثقة فخامة الرئيس لتجسد وعوده الانتخابية، أجل لقد جاءت هذه الحكومة بتشكيلة موسعة لأحزاب جديدة تنمى لها التوفيق في مهمتها، ألا وهي استتباب الأمن والإنعاش الاقتصادي وإعادة الاعتبار إلى الجزائر على الساحة الدولية.

ولنبداً بالمحور الأول المتعلق بالجانب الأمني والحمد لله، بفضل الشعب وقوته المخلصة والديناميكية الرئاسية هاهي بوادر نعمة الأمن بدأت تظهر للعيان بفضل تخلي آلاف المسلحين عن العمل الإجرامي والرجوع إلى جادة الصواب وهذا بفضل الإجراءات الشجاعة لفخامة رئيس الجمهورية. وفي هذا الإطار ينبغي للحكومة الموقرة أن تسهر على القضاء على منابع الغبن الاجتماعي ومحاربة التهميش والإقصاء وتوفير الشروط الضرورية للاستقرار، وهنا لا بد من تجنب نقائص الحكومات السابقة ودعم إيجابياتها حتى لو كانت قليلة. ومن منطلق الحرص على تحسين ظروف الحياة أشير إلى موضوع المياه الصالحة للشرب الذي تعانيه منطقة "البرمة" بولاية ورقلة، ونرجو

العجز المائي. ونظرا إلى عالمية المسألة المائية لا بد من وضع الأسس والمبادئ من خلال إدارة سليمة للموارد المائية تستند إلى المبادئ الآتية :

- المنهج الشمولي والتكاملي بين مختلف الموارد المائية والنظر إلى قطاع الموارد المائية كوحدة متكاملة.
- النهج التشاركي بين واضعي السياسة المائية والجمهور عامة، وهذا يعني أن تتخذ القرارات على أدنى مستوى ملائم، بالتشاور والتكامل مع الجمهور وإشراك مستخدمي الموارد المائية في تخطيط المشاريع المائية وتنفيذها.

- المنهج الديناميكي والتفاعلي وهو الاعتماد على خطوط محدودة الأغراض، قصيرة الأجل، توضح نتيجة التفاعل بين صناعات القرار والمخططين والمستفيدين وقابلة للتغيير أثناء التنفيذ نتيجة لمشاركة المستفيدين.

وأخيرا، اعتبار المياه سلعة اقتصادية، وهذا سيساعد على تحقيق الاستخدام الكفء والمنصف للموارد المائية ويشجع على صيانتها وحمايتها.

وعلى ضوء هذه المبادئ إذا نظرنا إلى واقع معالجة المسألة المائية في بلادنا نجد أننا مازلنا بعيدين عن اعتماد وتطبيق هذه المبادئ أو الكثير منها، لأن تشريعنا المائي رغم نصوصه الكثيرة لا ينطلق من سياسة مائية حقيقية، وهو حاليا يفشل في حل القضايا المطروحة وسينتهي لا محالة إلى حلول غير موضوعية. ولندكر الجميع أن التشريع المائي ليس غاية في حد ذاته بل إنه إحدى وسائل تطبيق السياسة المائية وانعكاس لها، وعليه، يجب على الحكومة أن تعتمد سياسة مائية حقيقية مبنية على المبادئ العالمية في هذا الميدان وأن تقرر خياراتها الاستراتيجية في تنمية الموارد...

الرئيس: شكرا للسيد مكي مساهل، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد مداني حود موسىة.

وأخيرا، أذكر أننا مطالبون جميعا بالتعاون من أجل إخراج الجزائر من الأزمة أكثر قوة من أي وقت مضى وأن يكون صوتها مدويا في الساحة الدولية وقطبا اقتصاديا على المستوى المغاربي والمتوسطي. وعاشت الجزائر عزيزة وكريمة، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد مداني وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوقرة.

السيد مصطفى بوقرة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي مشروع البرنامج الذي تفضلت الحكومة بوضعه بين أيدينا في ظروف متميزة تمر بها بلادنا هذه الأيام وهي الظروف التي تبشر بقرب التئام الجراح، إن شاء الله، وعودة الأمل إلى النفوس واستعادة الأمن والاستقرار، وهو الأمر الذي يحمل الحكومة في نظري مسؤولية أكبر ويضع على عاتقها واجبا أثقل.

ذلك أنه بعد انقشاع الغيوم تبدأ الأنظار في الاتجاه نحو الحكومة وبرنامجها والجميع ينتظر بلهفة التفاتة طيبة تعالج المشاكل وتقترح الحلول، وإذا كان مشروع البرنامج قد احتوى خطة عمل عامة وطموحة محاولا من خلالها الاستجابة لانشغالات الشعب المشروعة عن طريق معالجة مواطن الضعف وإزالة العوائق من جهة، وتثمين القدرات المتوفرة وترقية عناصر القوة من جهة أخرى، فإنني في إطار التحسين والإثراء أقدم هذه الملاحظات:

أولا : إن ترشيدهم الحكم بما يعيد إلى الدولة هيبتها ومصداقيتها يمر حتما عبر تحسين العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، كما جاء في مشروع البرنامج ولكنه يمر أيضا بالنظر إلى المحنة التي مرت بها البلاد والآثار التي

من الحكومة الموقرة التكفل بهذا الموضوع لأنه سيساعد على استقرار سكان هذه المنطقة، كما ألقت الانتباه إلى انعدام نقاط جمع المياه بالجنوب مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الإبل نحو المناطق الحدودية المجاورة ، وهذا يشكل نزيفا لهذه الثروة.

وما دمنا سيدي الرئيس نتحدث عن الجنوب لا بد من التذكير، وقد سبق لي من هذا المنبر الموقر أن تكلمت عن صندوق تنمية الجنوب الذي حوكت أمواله إلى تسديد ديون قديمة. وللتذكير لقد مرت أكثر من سنتين على إنشاء هذا الصندوق ولم ينطلق في تأدية وظيفته الأصلية التي أنشئ من أجلها ألا وهي إنجاز مشاريع تنمية لتعويض الثروة البترولية الزائلة بكل تأكيد.

سيدي الرئيس، إن الظرف المميز الذي ناقش فيه هذا المشروع يأتي والجزائر والحمد لله بدأت تنهض من كبوتها، ولعل الأهمية التي أولاها فخامة الرئيس للإنعاش الاقتصادي، وتأتي الفلاحة على رأس الأولويات، تتيح فرصة إضافية للبعث الحقيقي للألة الاقتصادية بفضل الإمكانيات المتوفرة في القطاع، وما يعزز هذا هو وجود أخ على رأس القطاع معروف بإرادته وديناميته لرفع التحدي.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة المعروض على مجلسنا الموقر مستمد من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وعليه ننتظر أن يكون التطبيق دقيقا ، لأن القضية متعلقة بمصداقية الدولة، وهذا حتى لا تتكرر تجارب الماضي مع الحكومات السابقة.

وبودي أن أتطرق إلى قطاع آخر معول عليه وهو قطاع السياحة الذي ينتظر أن يكون محل استقطاب المتعاملين الوطنيين والأجانب خاصة مع بداية الاستقرار الشامل، أتمنى النجاح لهذا القطاع الذي سيكون ذا مردود هام للاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

إن مصداقية الدولة مرة أخرى مرهونة بمبدأ تعزيز دولة القانون التي هي الكل.

رابعا : لقد آن الأوان للاقتصاد الوطني أن يخرج من حكم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، والذي ظل يخضع فيه إلى تقلبات الأحوال الجوية تارة وتقلبات السوق البترولية تارة أخرى ، ويدخل بذلك عالم التقدير والتخطيط الإستراتيجي والأرقام والإحصائيات، وذلك بالاستغلال الأمثل للثروات المتاحة خارج المحروقات وترقية الفلاحة وتنمية الموارد المائية وتنويع الصادرات، ولن يتم ذلك إلا بإعلان ثورة على ثقافة الاتكال والاستهلاك وتربية المجتمع من جديد على العمل والانتاج، وهذا دور الإعلام والاتصال ودور قطاع الثقافة الذي لم يتطرق إليه المشروع ونسيه. إن إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني هو عبارة عن فتح ورشة ضخمة وعظيمة لا ننكر أهميتها ، ولا ضرورتها أيضا ولكن وتماشيا مع مبدأ دولة الحق والقانون، وحتى تنسجم مؤسسات الدولة مع بعضها بعضا، ينبغي تحيين قوانين الدولة بما في ذلك الدستور مع التوجه الجديد المتوخى ، ونأمل أيضا ألا يحمل الشعب بسبب هذا التوجه الجديد أعباء إضافية أكثر من تلك التي تشغل كاهله اليوم ، فقد عانى الشعب الكثير طيلة السنوات العجاف، وقدم التضحيات الجسام، واكتوى كثيرا بنار الأزمة التي عصفت بالبلاد، ولم يبق له ما يضحى به أو ما يقدمه، وهذا ما يجرنى إلى الحديث عن الجانب الاجتماعي حيث إن البعد الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية غير واضح بالكيفية المطلوبة في مشروع البرنامج، ونحن لا نرضى لحكومة الوثام الوطني أن تنتهج سياسة اجتماعية ظرفية أو مؤقتة تملئها الظروف وتتحكم فيها الأهواء، بل نريد لها أن تتبنى سياسة اجتماعية دائمة ومستمرة، تقوم على مبدأ التكافؤ والتوازن الاجتماعيين، وتكفل العيش الكريم لكل المواطنين، يتضامن بموجبها المجتمع ويتأزر تحت العين الساهرة للدولة . ولا بد هنا أن أذكر باقتراح مجموعة حركة النهضة أثناء مناقشة قانون المالية لعام 2000 ، والقاضي بإنشاء صندوق للزكاة للقضاء فعليا ونهائيا على ظاهرة الفقر، دون أن أنسى دور الأوقاف في هذا المجال، وهذا ما غفل عنه البرنامج أيضا رغم أن الوزارة المعنية أصبحت تحمل في ظل هذه الحكومة اسم الشؤون الدينية والأوقاف ، ودون أن أنسى أيضا الدور غير

ترتبت عليها في النفوس والقلوب ، قلت يمر أيضا عبر تلاحم الشعب وتماسك نسيجه الاجتماعي. وهذا لن يتحقق إلا من خلال نشر معاني الأخوة والتسامح والتراحم والصفح، وهي المعاني التي يجسدها الوثام الوطني وتحققها المصالحة الوطنية، فالوثام الوطني ليس قانونا فحسب ينتهي بانتهاء المهلة التي حددها بل هو مسعى دائم ومستمر وسياسة منتهجة حكيمة بحكمة وتبصر ، وقد التفت حولها أغلبية الفعاليات المتجدرة في المجتمع والمؤثرة فيه ، وعليه وجب عدم الاكتفاء بشمارها البواكر بل ينبغي مواصلتها حتى تبلغ منتهاها وتأتي أكلها، وذلك من خلال إزالة أسباب الأزمة ومعالجة آثارها وتداعياتها بما يرفع المظالم ويعيد الحقوق إلى أصحابها ويسمح بالتكفل الأمثل بضحايا الإرهاب وضحايا المسأة الوطنية عموما دون تمييز ولا ميل ولا محاباة، مع مراعاة مشاعر الجميع .

ثانيا: إن ترقية الممارسة الديمقراطية وحمايتها تتمان من خلال الميكانيزمات المذكورة في المشروع بالفعل ولكنهما تتمان أيضا من خلال الاحترام الصارم للإرادة الشعبية المعبر عنها بكل حرية والإقرار بمبدأ الاحتكام إلى صندوق الاقتراع، فالحكم ومن ثم الانتخابات كما يقول علماء القانون والسياسة " لا تخرج عن فلسفة العقود التي يبرمها الأشخاص، فهي عقد بين الحاكم والمحكوم " . وبهذا الوصف يشترط فيها حرية الإرادة وانتفاء الإكراه والتدليس كشرط للالتزام. وعليه ينبغي الإشارة إلى هذه المعاني في المشروع المقدم .

ثالثا: إن الاختلاف بين الأحزاب في المنطلقات والبرامج والأهداف في إطار قوانين الجمهورية واحترام الدستور طبعاً أمر طبيعي وجزء من الممارسة الديمقراطية وليس خطراً عليها ، ولذلك وجب العمل على تكريس مبدأ الحق في الاختلاف بما يحقق التكامل في إطار التنوع ويساهم في نشر ثقافة التعايش والسلم ويدعم المسيرة الديمقراطية ويصل بها إلى نقطة اللارجوع وهي كلها معان أظنها قد غابت عن المشروع .

الأولى تشخيصا صريحا لأهم المشاكل التي تمر بها الجزائر وأزمته المتشعبة، ولهذا أتمنى من كل أعماقي أن يجد الدعم الكامل والطريق الصحيح والرجال الأكفاء لتجسيده حرفيا في الميدان .

إن أي عمل بشري يبقى ناقصا ولا يخلو من بعض الثغرات والهبوات التي يجب في اعتقادنا استدراكها. فلم نر في البرنامج مثلا الكيفية التي اعتمدها المتصور لهذا الإنجاز، ونعني بذلك الاعتمادات المالية وكيفية الحصول عليها، ولا المدة الزمنية التي يتطلبها تنفيذ مثل هذا البرنامج .

لا يظهر البرنامج كذلك الطرق التقنية المتمثلة في الأرقام بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة .

ونلاحظ كذلك أن هذه الوثيقة ركزت على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجانب الأمني الذي هو الأساس في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، إذ أننا لا نرى انتعاشا للاقتصاد دون إخماد نارالفتنة نهائيا، والقضاء على مسبباتها.

ونسجل انعدام استراتيجيات محكمة لتنظيم النسيج الاجتماعي خلال الفترة التي تلي مرحلة استتباب الأمن .

لقد جاء البرنامج بتدابير تتعلق بالإصلاح الإداري لكنها تبقى شكلية ولم يتعمق البرنامج في إصلاح جذري لجهاز الإدارة الذي كثيرا ما سمي بإرهاب الإدارة والكل يعلم أن فساد الإدارة كان من بين أسباب الفتنة التي تعيشها الجزائر، ولهذا نرى أنه بات من الضروري التركيز على إصلاح جذري مدروس ومعتمد حتى نعيد الثقة بين الحاكم والمحكوم ونعطي مفهوما عصريا للخدمة العمومية، وهنا فقط يمكننا التحدث عن الحكم الراشد الذي من شأنه إيجاد الضمان الوحيد لإرساء الثقة والفعالية والاستقرار وبتروسيخ الديمقراطية وتعزيز الوثام المدني ودولة القانون الراعية للحريات الفردية والجماعية.

المستهان به للمجتمع المدني في ترقية التضامن الوطني وتقليص مظاهر البؤس والحرمان، ومحو آثارها الفتاكة، ولا ننكر في هذا المجال دور الفعاليات المختلفة للمجتمع المدني في الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاجتماعيين، وعليه نرى أن على الحكومة أن تشجع الأعمال الخيرية وتحث عليها وتجند الجمعيات وترفع عنها القيود الإدارية والبيروقراطية حتى تؤدي وظيفتها الخيرية والتأطيرية على أكمل وجه .

وأخيرا، تلکم هي بعض الملاحظات التي أردت تقديمها على برنامج الحكومة، التي أتمنى لها كل النجاح والتوفيق. شكرا والسلام عليكم .

الرئيس: شكرا للسيد مصطفى وأحيل الكلمة إلى السيد بلعربي رابع .

السيد رابع بلعربي: بسم الله الرحمن الرحيم ، و الصلاة والسلام على نبيه الكريم .
سيدي الرئيس،
السادة أعضاء الحكومة،
زملائي ، زميلاتي النواب،
الإخوة والأخوات ،
أحييكم بتحية الإسلام التحية المباركة الطيبة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

أتمنى لكم بالمناسبة جميعا سنة طيبة وسعيدة وبداية ألفية جديدة مملوءة بالأمل والازدهار والطمأنينة والاستقرار، وعيدكم مبارك ، أتمنى أن يعيده الله علينا وعلى الأمة الإسلامية جمعا بالخير واليمن والبركات، وبعد؛

لقد سعدت كثيرا عندما تصفحت الوثيقة التي تقدمت بها الحكومة والمتمثلة في برنامجها المنبثق عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وقد تبين لنا من خلال القراءة الأولى أنه برنامج طموح يعبر بشكل صريح وواضح عن أهم انشغالات المجتمع الجزائري، حيث لا حظنا للمرة

أهمية بالغة في إحياء ثقافة القوة العمومية في ميدان التعمير، حيث أعارض بقوة تحويل مصالح التعمير وربطها بهيئة التجهيز لما لذلك من تناقض تقني وجوهري، وحبذا لو كان هذا التحويل إلى وزارة الثقافة لكنت من المباركين، لأن مفهوم التعمير والهندسة المعمارية ينسجم مع الثقافة أكثر مما ينسجم مع التجهيز، ولهذا أصبح من الضروري التفكير في إنشاء وزارة للتعمير ذات سيادة يلحق بها السكن والبيئة والتهيئة العمرانية والتخطيط .

في ميدان الدفاع الوطني :

يجب العمل والإسراع في تطبيق توجيهات السيد رئيس الجمهورية المتمثلة في تحويل الجيش تدريجيا إلى الاحتراف، حتى يمكن الاستغناء عن الشباب غير الراغبين في أداء الخدمة الوطنية .

ولا يفوتني أن أتناول بالحديث قطاعي الفلاحة والري اللذين شهدا إهمالا وتسيبا في العديد من الولايات، وأخص بالذكر دوائر الحمادنة وجديوية ووادي رهيو وغيليزان وبلبل والمطمر وسيدي امحمد بن عودة وسيدي امحمد بن علي الواقعة بولاية غليزان، حيث تصاعدت الأملاح وضاعت بساتين الحوامض، وتصحرت المنطقة وقلّ الشغل بها وتفشت البطالة وظهرت الآفات الاجتماعية.

ولهذا نلحّ على إعطائها الأولوية في توزيع الاعتمادات المالية من خلال برنامج السيد رئيس الجمهورية لاستدراك هذه النقائص التي شوهدت وجه المنطقة التي كانت بالأمس القريب فردوسا ومصدر قوت وموردا لجلب العملة الصعبة التي من شأنها إيجاد توازن في مداخل الدولة .

أخيرا، لقد تلقينا ببالحزن والألم نبأ الكارثة الطبيعية التي أصابت منطقة عين تموشنت بأضرار جسيمة في هذا الفصل البارد . وإذ نترحم على أرواح الضحايا جميعا، نتقدم بأخلص تعازينا لعائلاتهم ونعدهم بتضامننا معهم

إخواني أخواتي ؛

لقد تحدث البرنامج عن تغيير الذهنيات وهذا شيء جميل إذا توفرت الإرادة الكافية لهذا التغيير، بحيث أن عوامل كثيرة ساهمت في استمرارية ذهنيات قديمة ارتكزت على المحسوية والعشائرية والجهوية الضيقة، كل هذا كان له أثره السيء في نفسية المواطن .

وعليه، وحتى يمكننا مكافحة هذه الظواهر تجدر الإشارة إلى أن إعادة الاعتبار إلى إطارتنا المهمشة يجعل من هذا الشعار واقعا ملموسا حتى نصل إلى تغيير الذهنيات .

وكذلك إعادة الاعتبار إلى المنظومة القانونية لإعطاء الإطار الضمانات الكافية حتى يؤدي مهامه في أحسن الظروف ليضمن مبدأ استمرارية الإدارة، وترسيخ ثقافة عون الدولة بمفهومها الحقيقي، وهذا يدخل أيضا ضمن تغييرالذهنيات، (نعني بالإطار، إطارات الدولة كسلك الولاية، ورؤساء الدوائر الذين يفتقرون إلى قانون أساسي إلى يومنا هذا) .

تحدث البرنامج كذلك عن إمكانية إجراء تقسيم إقليمي جديد، وذلك لما له من فعالية في تقريب مفهوم العدالة الاجتماعية من الواقع، وفي هذا الإطار أمني أن يعتمد هذا التقسيم مقاييس واقعية بعيدة عن المحسوية والجهوية، وهذا لجعل المناطق المعزولة والمحرومة تأخذ قسطها الوافر من أولويات الحكومة في هذا المجال ، حيث يعرف الخاص والعام أن منطقة "عمي موسى" الواقعة في أحضان جبال الونشريس عاشت جحيما إبان الفترة الاستعمارية وعزلة بعد استرجاع السيادة الوطنية وتعيش اليوم فترة قاسية من جراء الإرهاب الهمجي والتهميش الإداري والاقتصادي. والحل في نظرنا يكمن في ترقية هذه المنطقة إلى ولاية حتى يرقى مواطنوها وينالوا قسطهم من الحضارة، وما ذلك على حكومتنا بعسير؛ إذ أنها تسدد دينا كان عليها منذ الاستقلال .

أبها الإخوة والأخوات ؛

ألفت انتباه معالي رئيس الحكومة إلى نقطة أراها ذات

معدل ممكن للنمو في القطاع، زيادة على فرص العمل المتاحة في القطاع لتشغيل القوى العاملة المتزايدة... إلخ. بالإضافة إلى عدم تحديد الأولويات وتقديمها في معالجة الأمور، مما يضيء الطابع النظري والعمومي على البرنامج الذي يفتقر إلى الأرقام المحددة للأهداف في الزمان والمكان، وهذا يؤدي بالطبع إلى حرمان نواب الشعب من ممارسة حقهم في الرقابة المنصوص عليها في الدستور على عمل الحكومة وتحليل أسباب التناقضات المحتملة بين التقديرات والنتائج المحققة من جهة، وذلك بمناسبة نشاط الحكومة من جهة أخرى.

الجانب السياسي :

لا شك أن الوضع الراهن في بلدنا يمر بمرحلة لا نحسد عليها في مختلف الجهات، وأن مرحلة حقن الدماء وإصلاح ذات البين وجمع الشمل وتجاوز المحنة بدأت تتحقق وأمل كل جزائري أن تليها مرحلة تقوية القضاء واستقلاليتته، أمل في عدالة عادلة تساعد على محاربة الفساد وتمكن من الدخول في مرحلة الإنعاش الاقتصادي بآسرة وتوزيع عادل للدخل الوطني على كل فئات الشعب خاصة المحرومة والضعيفة الدخل. وإنجاح مسعى الوئام المدني الذي هو مطلب شعبي لا يتحقق إلا بوئام اجتماعي يزيل شبح الإرهاب من بلادنا نهائياً بواسطة محو الكثير من المظاهر السلبية التي انتابت فئة عريضة من المجتمع بألم الشعور بالغبن والهوان إلى درجة أن هذا الوضع كوّن عقدة اليأس عند الكثير وهو ناجم عن الظروف الاقتصادية والأمنية المتمثلة في تزايد مظاهر الفقر والعوز الاجتماعي وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض قيمة الدينار، بالإضافة إلى الاستيلاء على ثروات البلاد من قبل ثلة من المضاربين المحتكرين للسوق بطرق احتيالية كالرشوة والمضاربة والمحاباة والمحسوبية والاختلاس وما إلى ذلك، دون رقيب ولا حسيب .

إنه لا يمكن تحقيق انطلاقة تنموية شاملة في بلادنا دون محاربة ظواهر الحفرة والمحسوبية والعشائرية، والعراقيل وفساد النظام المصرفي والجمركي والإداري القائم على

طالبين من الحكومة تكثيف جهودها بتقديم المزيد من المساعدات للتكفل الكلي بالحاجات المادية لمنكوبي هذه المنطقة .

شكرا على الإصغاء .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

الرئيس: شكرا للسيد بلعربي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز مشنن .

السيد عبدالعزيز مشنن: شكرا .

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم ،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الصحافة ،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي أن أعبر بمناسبة حلول الألفية الثالثة المصادفة لعيد الفطر المبارك الذي نأمل من خلاله أن تكون الجزائر كلها أعيادا في ظل قانون الوئام المدني الذي فتح للشعب الجزائري وقيادته آفاقا رحبة، نرجو أن يكمل مسعى السيد الرئيس وحكومته الجديدة بكل عناصر النجاح والسؤدد .

أودّ أن أشير إلى أن مداخلتي تنصب على الجوانب السياسية والاقتصادية والموارد البشرية وأخيرا الجانب الثقافي والفكري للمجتمع .

اسمحوا لي في البداية أن أبدي بعض الملاحظات على مشروع برنامج الحكومة، الذي لا يتضمن الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الوطنية وخاصة قطاع الصناعة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تطوير البنية التحتية وتأمين التوازن بين المصالح المتنافسة ، بالإضافة إلى سد الفجوات الاستثمارية التي لا يستطيع القطاع الخاص أو لا يرغب في ملئها، وتحقيق أعلى

معايير التخصص في التسيير، والعناية باستقرار الإطار وحمائته من كل أشكال الظلم والتعسف والضغط المختلفة لنوفر بذلك استقرارا حقيقيا لمؤسساتنا حتى تؤدي دورها المطلوب.

وكما يقال: "المسير أو الإداري الناجح يصنع ولا يولد كذلك". بيد أن الأخطاء التي مورست وتراكت حتى استفحلت في أسس التعيين في الوظيفة العامة، أدت إلى تعيين الكثير، ولا أقول الغالبية العظمى من الذين يديرون شؤون الدولة في كافة المستويات، على أسس لا تمت إلى الكفاءة بصلة، وأكاد أقول: إن كثيرا من هؤلاء ولدوا مديرين، وقد نتج عن ذلك هروب كبير لرأس المال وللمستثمرين وللكفاءات اللامعة إلى خارج البلاد وإلى حيث يرحب بهم وبأموالهم وعقولهم وحيث أثبت هؤلاء كفاءة متميزة في كل المجالات .

إن متطلبات الألفية الثالثة تستوجب علينا اعتماد درجات عالية من الكفاءة والجدية والقدرة على التطور والتجديد والتصحيح الذاتي، فإعادة صياغة الأولويات ، هذه الأولويات كما أشرنا إليها، لم نجد لها أثرا في برنامج الحكومة، حيث يولى في نظرنا الاهتمام في مجال التقدم العلمي واستيعاب المعرفة الفنية الأهمية المناسبة، وقد أصبح ضرورة ملحة. إننا مطالبون باستلهم الحقائق العلمية وتطويع التقنية والمعرفة العلمية التي تعتمد عليها التنمية الوطنية الشاملة واستيعابها.

السيد الرئيس ، إن ما ذكرته في الجانبين الاقتصادي والبشري يكاد ينطبق على ما أقوله في سائر مجالات الحياة الأخرى التي تعرف اختلالات عميقة وواسعة، عمقت الهوة وولدت الطبقة التي سحقت فيها الفئات المحرومة اجتماعيا والتي كانت بالأمس تحسب على الطبقة الوسطى، لذلك فعلى الدولة باعتبارها المنظم للعلاقات ألا تتخلى عن دورها في مجالات التربية والتكوين والصحة والسكن والتضامن الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص دعم الفئات المعوزة من الطبقة الدنيا.

الرشوة والاحتكار. هذه الأوبئة التي تنخر كيان المجتمع، تعد من الدوافع والأسباب التي جرت أعدادا من المواطنين إلى اختيار طريق الإرهاب وسيلة للتعبير ، وهذا ما عبر عنه السيد رئيس الجمهورية .
الجانب الاقتصادي والموارد البشرية :

من البديهي أن قوة الدول هي جزء من قوة اقتصادها وسلامة مؤسساتها المالية والإنتاجية التي تنتج الثروة الوطنية والاحتياجات الاجتماعية المتنامية إلى جانب ما تؤديه من دور متميز اجتماعيا وتنشيط وتيرة الحركة التجارية في الوطن وخاصة الإنتاج الصناعي، ولكن صعوبات ومتاعب تواجه الكثير من القطاعات خاصة القطاعات الفلاحية والمالية والمصرفية، محبوسة في دور إداري لم تتمكن من مواكبة التحولات الاقتصادية وتكيفها مع قواعد التسيير العلمية الحديثة. والبنوك ما تزال إلى حد الآن تشكل الحاجز الحقيقي للاستثمار وخاصة تجاه الشباب الراغب في الاستثمار في إطار وكالة تدعيم تشغيل الشباب، مما يستوجب رفع كل القيود عن الاستثمارات والقطاع الخاص والصادرات. ومن الأهمية بمكان إعادة تنظيم البنوك وتكوين موظفيها تكوينا نوعيا ورسكلتهم بما يخدم ترقيتها أداءا وتنمية، والتحكم في الإصلاحات .

وفيما يخص تحليل الحكومة المتمثل في كون الحلول الاقتصادية تأتي من الخصخصة والشراكة، فهذا التحليل في نظرنا غير ملائم باعتبار أن عمليات الخصخصة المتوحشة، غير المدروسة، ستمس في بعض الأحيان مؤسسات سليمة ماليا ويتولد عنها التسريح الجماعي التعسفي للعمال وأرباب الأسر.

وما نهدف إليه من وراء عرضنا الوجيز هو الحرص على انطلاقة اقتصادية حقيقية تضمن التكافل الاجتماعي وهي لا تتأتى إلا بإيلاء الاهتمام اللازم للعنصر البشري محور كل تفاعل وتنمية حقيقية في شتى أبعادها، وهو من أهم وسائل تحقيق النجاح. ونقصد بذلك، إسناد مؤسسات الدولة إلى الكفاءات العلمية التي تتوفر فيها

تنداح وتتسع دائرتها يوما بعد آخر.

ونعتقد أن آلية إيجاد الثقة قائمة على توعية المواطن بما له وما عليه من جهة وتكريس تقليد تَبَوُّؤِ المسؤولية بصورة صحيحة وقانونية من جهة أخرى، فالمسؤول يجب أن ينتخب بنزاهة أو يعين بكفاءة، حتى يثق في نفسه ويتحرر من ضغوط من أوصلوه إلى المركز الذي هو فيه. سيدي الرئيس إن فقدان المسؤول الثقة في النفس أو التخوف والخضوع إلى الجهة التي أوصلته هما في اعتقادي مقوضا وهادما هيبة الدولة.

إن هيبة الدولة لا تعني رعب الدولة بتاتا وإنما تعني دولة أساسها القانون وأركانها تطبيقه على الجميع.

أما الواقعية، سيدي الرئيس، فتقتضي القول، إن تحول توجه الدولة من المنهج الاشتراكي إلى الخيار الليبرالي طرح بحدة مشكلة جدلية الثنائية بين الاقتصادي والاجتماعي. وفي اعتقادي إن علينا الإختيار إما التوجه الاشتراكي وبالتالي إيلاء الجانب الاجتماعي الأولوية وإلقاء التابعة على خزينة الدولة وإما التوجه الليبرالي وإيلاء الجانب الاقتصادي الأولوية، وفي اعتقادي أيضا أن محاولة المزاجية بينهما تشبه ما قاله الفيلسوف الانجليزي بيرنارد شو، والعبارة له نصا وحرفا مع احترامني للمرأة على كل حال: "إن المرأة تريد حذاء واسعا من داخله وصغيرا من خارجه".

وبخصوص قطاع الصناعة ورد في الصفحة 58 الفقرة ج من البرنامج ما نصه: "تطوير القياسة من أجل حماية المستهلك وضمان نزاهة المعاملات التجارية". ونحن نشمن ذلك ونؤكد أهميته بل ونعتقد أنه يتعلق بالسيادة الوطنية أحيانا، وما الخلاف بين فرنسا ومملكة انجلترا على اللحوم وما شابهها يخفى عن السادة الحضور.

وأكتفي بخصوص القضاء بطرح سؤالين راجيا الإجابة عنهما:

وهنا لا بد من تأكيد ضرورة تنظيم سوق العمل والقضاء على تعدد المناصب والاستعانة بالمتقاعدين ...

الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء ومرافقيهم،

الزملاء النواب،

السيدات والسادة الصحفيين والصحفيات،

السلام عليكم ورحمة الله.

أستهل مداخلتني بتجديد التهنئة للسيد رئيس الحكومة والسادة معالي الوزراء، داعين الله لهم بالتوفيق والنجاح.

السيد الرئيس، وردت في برنامج الحكومة وفي كلمة السيد رئيس الحكومة عبارتان جديرتان بالاهتمام، هما الصراحة والواقعية. وتأملت سر تفوق الغير فما وجدته تجاوز هذين الحدين، وعليه أنطلق منهما لأقول:

أما الصراحة فتقتضي الإقرار بأن السلطة الجزائرية افتقرت إلى الشرعية الشعبية منذ الاستقلال لأسباب شتى أقواها مراعاة التوازنات الأيديولوجية والجهوية والمصالح الشخصية، كل ذلك كان مقبولا وقتها لاعتبارات لا داعي لذكرها الآن.

وجاءت التعددية وكان الأمل في ديمقراطية الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية، وإرساء قاعدة التداول على السلطة، إلا أن الواقع أبرز أن الأمر تحول من المأمول وهو التداول على السلطة إلى المحذور وهو تدوير السلطة.

إننا نبحث، السيد الرئيس عن بناء الثقة بين المواطن والمسؤول وردم الهوة بينهما، تلك الهوة التي ما تزال

1- كم عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها ؟

2- كم عدد الأحكام غير المنفذة ؟

ونؤكد بخصوص قطاع الشؤون الدينية أننا إذا كنا نبارك عدم استغلال الدين لأغراض سياسية فالأحرى عدم استغلال الدين لتبرير سلوكات غير سليمة. إن عدم تكفل الدولة بهذا القطاع من حيث إنجاز المشاريع والعناية بأعوان هذا السلك من حيث موضوعية التعيين، وأخص هنا نظار الشؤون الدينية وكذا الأئمة، أدّى إلى ظهور هذه الاختلالات والانحرافات ،

سيدي الرئيس، إذا كان الفيلسوف اليوناني أرسطو يقول: " إن الطبيعة تخشى الفراغ " فإن التدين المغشوش والتطرف وسوء الفهم يمتد في فراغ إهمال هذا القطاع !

و أطلب ، السيد الرئيس بخصوص قطاع التعليم العالي توضيح مقاييس الاعتراف بمنصب " أستاذ باحث " ، وأقترح لجنة متعددة الجنسيات، وهذا لا يمس بالسيادة الوطنية ، لمنح هذا المنصب ، على غرار بعض الدول بما فيها الافريقية .

وأخيرا، هناك بعض العبارات كان الأولى قولها لا كتابتها على وثيقة رسمية لا أحال السيد رئيس الحكومة تفوته، وهناك عبارة أخرى تنقصها الدقة منها : ((أزمة لم يشهدها العالم المعاصر)) أرى في ذلك حكما قاسيا على وطننا وشعبنا بالنظر إلى تاريخ الشعوب الحديث .

وهناك انشغال آخر وأخير يخص ولاية سوق أهراس أرجو التكفل به لا التركيبزعليه، وهو عدم تقاضي الحرس البلدي أجورهم مدة ثلاثة أشهر وبالتالي تصبح المشكلة وطنية في هذه الحالة فضلا عن قدم الألبسة والتجهيزات بالمفرزات، والأهم منه كله غموض مصير هذا السلك في مرحلة ما بعد الإرهاب، فنرجو السيد الرئيس أن تظمّنوا هؤلاء الرجال الذين ضحوا في المرحلة السابقة .

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بلغراس .

السيد أحمد بلغراس: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الجدير بالتقدير والاحترام ،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب الكرام،

السادة ممثلي وسائل الإعلام المختلفة .

السلام عليكم ورحمة الله،

سيدي الرئيس،

قال جلّ شأنه: "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا". صدق الله العظيم. فعلا سيدي الرئيس وكم كنت أود أن أتدخل في محتوى البرنامج، هذه الوثيقة التي أعتبرها انطلاقة جديدة لجزائر جديدة ولعهد جديد. خاصة وأن التركيبة البشرية لهذه الحكومة قد ارتاح إليها الجميع. لأنها تضع طاقات وكفاءات واتجاهات مختلفة ومتنوعة.

سيدي الرئيس،

إن لكل مقام مقالا، ومقامنا نحن نواب عين تيموشنت هو عين تيموشنت. ومقالنا هو الزلزال وما نتج عنه من مأس وأضرار. بداية سيدي الرئيس، نقدم تعازينا ومواساتنا لإخواننا سكان ولاية النعامة في مصابهم. أودّ كذلك أن أترحم على كل ضحايا الزلزال، وفي الوقت نفسه أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين وقفوا مع سكان عين تيموشنت وسيدي بن عدّة وعين طلبية وعين لعلام، وسكان المزارع، في مصيبتهم هذه، ليعلم الجميع أن سكان عين تيموشنت لم يعيشوا نكهة الأعياد التي عرفها الجميع، ولم تكن فرحتهم إلا عزاء وبكاء وصراخا ومعاناة وغبنا وصبرا كصبر أيوب. مهما وصفت لكم الكارثة ما استطعت وصفها. وحتى أكون منصفا مع نفسي ومع غيري، يا سيدي الرئيس، أريد أن أشكر قائد الناحية الثانية لتدخله السريع وحضوره رفقة مدير الأمن الجهوي بعد تسعين دقيقة من وقوع الكارثة، واضعا تحت تصرف

للسلطات المحلية. أطفال وشيوخ ماتوا من جراء البرد القارس وأخص بالذكر العجوز "قناوي فطيمة" التي يبلغ عمرها 115 سنة، ماتت داخل الخيمة نتيجة البرد القارس، وذلك ببلدية عين طلبة.

سيدي الرئيس،

يوجد حاليا 12 ألف طفل تقل أعمارهم عن عشر سنوات داخل الخيم. إن سكان عين تيموشنت وسيدي بن عدة وعين طلبة وعين لعلام، وكافة المزارع المتضررة لا يطلبون من الحكومة لا مطارا ولا مترو ولا ناطحات سحب، سكان عين تيموشنت الذين يعانون منذ شهر كامل، ينتظرون منكم الكثير يا سيدي الرئيس. وفي هذه الظروف تتجرأ بعض الإدارات إلى تحريك السكين في الجرح بتوجيه فواتير الماء والغاز والضرائب إلى المتضررين. وهذا للتنبيه فقط يا سيادة الرئيس.

سيدي رئيس الحكومة، تعرفون جيدا بلدية سيدي بن عدة، وقد قضيتم فيها مؤخرا بعضا من أيامكم الثقافية الجميلة، هؤلاء، أي سكانها، يبلغونكم السلام وينتظرونكم بفارغ الصبر.

أما بخصوص السيد وزير السكن والتهيئة العمرانية فأقول لكم، والله على ما أقول شهيد، وأبلغ وأبلغ وأبلغ للجميع الكل ينتظر قراركم هذا، وأفتح قوسا لأنبه الإخوان إلى أن هناك 789 مسكنا تابعا للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مهجورة وأثمانها غالية، نطلب منكم تحويلها إلى مساكن اجتماعية، وبالتالي ننهي كابوس 789 عائلة، بالإضافة إلى المساكن الاجتماعية. كما نطلب منكم يا سيدي الوزير فتح تحقيق واتخاذ قرارات بخصوص البناية الكبيرة والفخمة التي تحتوي على 300 مكتب والمهجورة منذ أكثر من عشر سنوات. نطلب منكم تحويلها إلى مساكن. نطلب كذلك تقديم مساعدات مالية لسكان عين لعلام وسيدي بن عدة وسكان كافة المزارع المتضررة لبناء منازلهم. أما عين تيموشنت وعين طلبة فلا بد من التكفل الحقيقي والفعلي بأزمتهما. كما نطلب من السيد وزير الصحة والسكان معاينة القطاع بعين

السلطات المحلية كل الوسائل المادية والبشرية، كما أشكر أعوان السلك الطبي وشبه الطبي الذين تجندوا منذ الوهلة الأولى رفقة السلطات المحلية التي لم تدخر جهدا رغم الطامة الكبرى والمصيبة العظيمة.

سيدي الرئيس، ها قد مرّ شهر على الكارثة، وها نحن نتحكم في أعصابنا ودموعنا وحسرتنا، إلا أنني أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع على تضامنهم مع السكان، وخاصة الدول الصديقة والشقيقة وكافة الولايات والبلديات والجمعيات، وأخص بالذكر أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة والسادة وزراء الداخلية والسكن والتضامن، هذا الأخير الذي جعل عين تيموشنت قبلة له، حيث زارها ثلاث مرات متتالية في ظرف أسبوع واحد.

كما أوجه شكري باسم كل الإخوان والسكان إلى فخامة رئيس الجمهورية الذي يتابع بكل اهتمام معاناة السكان اليومية بتنصيبه خلية أزمة، وقد كنت سيدي الرئيس بصدد تشديد اللوم على وزراء التربية الوطنية والفلاحة والصيد البحري والصحة والسكان، لكن وزير التربية قد كفر عن ذنب الجميع بزيارته للولاية يوم أمس.

كما سبق أن ذكرت، سيدي الرئيس، مهما كلفني وصف الكارثة والمصيبة والطامة ما استطعت أن أصفها.

أكثر من 30 ألف شخص أو ما يعادل خمسة آلاف عائلة توجد حاليا داخل الخيم بمعدل عائلتين أو ثلاث عائلات في الخيمة الواحدة. أكثر من مائة مؤسسة سواء أكانت ثانويات أم متوسطات أم مدارس ابتدائية أم عيادات أم مستشفيات أم بلديات أم دوائر أم مؤسسات الدرك الوطني أم الأمن الوطني أم الجيش الوطني الشعبي. كل شيء انهيار وسقط وتدمر، وفي ظرف ست ثوان تحولت عين تيموشنت جوهرة الغرب الجزائري إلى فحمة قاتمة.

سيدي الرئيس، إن خمسة آلاف عائلة تعاني ظروفًا صعبة للغاية على الرغم من الإرادة القوية والنية الخالصة

التي قصدتها عمدا موجهة إلى السيد رئيس الحكومة بقدر ما كانت موجهة إلى كل طاقم حكومته، وإلى كل من يعمل تحت سلطة الدولة في أي موقع كان بعد أن كادت ثقافة الدولة للأسف تضيع في ظلال حزبية ضيقة. ولكن قصدي من ذلك لم يكن إسداء النصائح المجانية ولا تقديم الدروس، فأخلاقي والمبادئ التي تربيت عليها في حزب جبهة التحرير الوطني تمنعني من مثل ذلك، بل وتحفزني على الدفاع عن ثقافة الدولة والنضال من أجلها.

لقد فتحت السنوات العجاف التي مرت على بلادنا بكل قساوتها وشدتها ودمويتها عيوننا لأن نعيد الاعتبار إلى هذه الثقافة الضائعة المغيبة ولتكريس الخدمة العمومية والمصلحة العامة، حتى يكون الرجال والنساء في هذا الوطن، وأيا كانت مواقفهم ومسؤولياتهم مسؤولي دولة لا مجرد مسؤولين في هذه الدولة أو أشباه ممثلين للأحزاب .

إن ثقافة الدولة القائمة على الحكم الراشد الذي ينشده برنامجكم المستمد والمستنبط من برنامج السيد رئيس الجمهورية يتطلب من بين ما يتطلب أن تتغلب ثقافة الدولة على النظريات الحزبية وعلى الثقافة الحزبية إذا كنا فعلا في هذه الحكومة المشكلة من سبعة أحزاب نريد لهذه الدولة أن تنهض من جديد، وإذا كنا نريد لهذه الأجيال التي تعلق آمالا عريضة على السيد الرئيس، وعلينا جميعا أحزابا وحكومة ومجتمعنا مدنيا، ومنتخبين ومسؤولين أيا كانت درجاتنا ومواقعنا..

السيد رئيس الحكومة، لقد لاحظت أن برنامجكم كان خاليا من الأرقام ومن الوعود البراقة وأنه يحمل في طياته خطوطا عريضة، جدير بهؤلاء الرجال المحيطين بكم ومن ورائكم عشرات الإطارات الرجال والنساء أن يجسدوه في الميدان عبر برامج واقعية وعبر التفتح على محيط هذا العصر، وعبر المبادرة التي هي من سمات المسؤولين الواعين بمسؤولياتهم والمدركين لروح المسؤوليات ولثقة الموضوعة فيهم.

تيموشنت واتخاذ قرارات صارمة بتنصيب مستشفى في الهواء الطلق من النوع الأمريكي، كما أطلب من السيد وزير التربية في إطار خلية الأزمة الاهتمام بشانوية الشيخ البشير الإبراهيمي واتخاذ التدابير اللازمة لتحويل التلاميذ من عين لكحل إلى عين تيموشنت. ونظرا إلى تنقل الجميع، نطلب من السيد وزير النقل البحث عن كيفية تدعيم قطاع النقل في أماكن عين طلبة وسيدي بن عدة وعين لعلام وعين تيموشنت بشماني حافلات تبرعا وتكرما من الوزارة وتضامنا مع المتضررين. ونظرا إلى عدد المزارع المتضررة، نطلب من السيد وزير الفلاحة التنقل إلى عين المكان للوقوف على معاناة الفلاحين وتقديم ما يجب تقديمه إليهم.

وأخيرا، أقول ما قاله سيدنا إبراهيم "رب أرني كيف تحيي الموتى، قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي". ولكي يطمئن الجميع، اللهم اشهد أنني قد بلغت، اللهم اشهد أنني قد بلغت، والسلام عليكم يا سيدي الرئيس. والسلام عليكم.

الرئيس: إن الرسالة قد بلغت هنا وفي عين تيموشنت أيضا.

بارك الله فيك. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد امحمد بوعزارة.

السيد امحمد بوعزارة: شكرا سيدي الرئيس، السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب.

خاطبت من على هذا المنبر الموقر منذ عامين ونصف العام السيد رئيس الحكومة الأسبق أن يكون رئيسا لحكومة كل الجزائريين والجزائريات دون استثناء لا مجرد ممثل للحزب الذي ينتمي إليه. ولم تكن الرسالة

التصرفات والسلوكات والذهنيات ومحاربتها عبر القوانين وعبر الممارسات المجسدة.

فالمواطن أيا كانت انتماءاته والناخب أينما ذهب صوته، عليهما أن يشعرا اليوم ومستقبلا أن الهيئات المنتخبة بلدية أو ولائية وفي هذه الرقعة من الوطن أو تلك تعمل من أجلهما ولصالحهما دون النظر إلى اللون السياسي أو التوجه الحزبي أو الحياد الكلي.

ثانيا: لقد وردت إشارات قد تبدو لنا في هذا المقام عابرة بشأن الجانبين الثقافي والإعلامي.

وعليه فقناعتي أن الثقافة والإعلام يجب أن يوليا من الأهمية ما يستحقانه في عصر لم تعد الثقافة مجرد وسيلة للتسلية والترفيه أو أداة من أدوات الترف، ولم يعد الاتصال وسيلة لنقل الأخبار أو تبادل المعلومات فقط ولكنهما تحولا إلى عاملين أساسيين في قبولية هذا العالم، بل وإحدى الوسائل الهائلة لجلب الأموال الطائلة.

ولقد أثبتت التجارب جميعها أن مختلف الآفات التي ظهرت هنا أو هناك وفي مقدمتها آفة الإرهاب كان من بين مصادرها الأساسية التي غذاها ضعف الأداء الثقافي لدى الشعوب والأفراد والمشاكل الاجتماعية المتردية وما ترتب عليها من فقر وتدن في مستوى المعيشة.

لقد ركزنا للأسف على ثقافة الفولكلور في هذا العصر المعولم، فوقع الذي وقع، وركزنا على ثقافة القشور ولم نذهب إلى العمق الثقافي فسادت الشعوذة وانتشرت الآفات واتجه غيرنا إلى الثقافة التي تخدم أوطانهم ماديا ومعنويا وحضاريا حتى كادت تسود هذا العالم ثقافة واحدة أحادية وطغت على غيرها من ثقافات الآخرين وبات الجميع يتوجس خيفة من هذا الوافد المفروض عبر الأقمار الصناعية، وعبر عشرات القنوات التلفزيونية والأترنت والصوت وعبر الصورة والصوت معا.

وهل أذكركم هنا على سبيل المثال أن الولايات المتحدة

لقد ركزتم السيد رئيس الحكومة على الجانب الاقتصادي وعلى العدالة ودولة الحق والقانون وأوليتم الإدارة عناية فائقة، واسمحوا لي هنا أن أتوقف عند هذه النقطة بالذات.

إن من بين الاهتزازات التي خلخلت ثقة المواطن في إدارته ومست سمعة هذه الأخيرة هو تسييس الإدارة بل وتحزيبها أحيانا أخرى، وزوال حيادها المطلوب وفتح المجال أمامها للرشوة والمحسوبية وتلبية المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة بل والقيام بمهمات بدت قدرة أحيانا وغير متجاوبة مع إرادة الرجال والنساء الساهرين على حياد هذه الإدارة والمحافظة على مصداقيتها لدى المواطن.

وعليه، فإن استعادة المواطن الثقة بهذه الإدارة لا بد أن يمر اليوم عبر إيلاء التمثيل الشعبي الدور المنوط به للمشاركة في كل ما يتعلق بترقية الحياة العامة وتنشيطها ومن ثمة المشاركة في التنمية الشاملة. فالإدارة الجزائرية أكانت مركزية أم محلية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تتكيف مع التطورات الحاصلة في العالم وأن تعمل في الوقت ذاته في إطار من الوضوح التام والشفافية اللازمة وأن ينعكس كل جهدها على الترقية الشاملة للمواطن.

إن تلك الأهداف تتطلب منا جميعا سلطة تنفيذية وهيئة تشريعية وطنية تكيّف القوانين المستقبلية لصالح هذه الإدارة أن نسعى جادين وجاهدين لإخراجها من المأزق البيروقراطي الذي حاول بعضهم للأسف تكييلها فيه.

السيد الرئيس،

إن حديثنا عن الإدارة لا يمكنه أن يكتمل دون تأكيد الأهمية القصوى للبلدية باعتبارها الخلية الأولى والركيزة الأساسية في كل بناء قاعدي وفي كل عملية تنموية منشودة.

إننا مدعوون جميعا إلى أن نعمل على تغيير بعض

بعض الأحداث التي شهدتها بلادنا أو بعض المواعيد التي عشناها في الجزائر مع العالم الإسلامي، وعليه وربحا للوقت أظن أنه لا داعي للتكرار، ولو ابتعدنا عن كلمات المجاملة والتهنئة والمباركة لربحنا بعض الوقت.

هذا بالنسبة إلى الملاحظة الأولى. أما عن الثانية فنحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة، ومن حقنا أن نبدي كل الملاحظات التي نراها مفيدة لتحسين مضمون الوثيقة المعروضة علينا للمناقشة والإثراء.

أما فيما يخص تقييم الأشخاص، فأعتقد أن هذا الموضوع لا يدخل في إطار عملنا كبرلمانيين في هذه الهيئة.

لهذا يرجى تجنب الإحراج وتقييم الخاص بهذا الجانب.

الملاحظة الثالثة التي أود تقديمها في إطار حسن الأداء في هذه الجلسات التي ستتواصل وأظن أن كل الكتل اجتمعت وتشاورت ووزعت الكلمات على نوابها للتعبير عن موقف تنظيمهم السياسي، هي أنه إذا تم التطرق إلى فكرة من أحد الزملاء فبإمكاننا أن يعفينا الآخرون من تكرارها مادامت الغاية التي كان يريد التنظيم أو الكتلة تبليغها قد بلغت، واطلع عليها المختصون بالموضوع، وسوف يتم التكفل بها إما بتبنيها أو بالرد عليها.

تلکم إذن بعض الملاحظات التي وددت قولها.

والآن ترفع الجلسة لتستأنف في الساعة الثانية والنصف. وكل من يتغيب سوف يفقد حقه في الكلام.

شكرا. الجلسة مرفوعة

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة السابعة والخمسين.**

الأمريكية وحدها صدرت إلى غاية نهاية سنة 1998 ما قيمته 60 مليار دولار من الإنتاج الثقافي، وأن هذا الرقم سيتضاعف ليصل إلى حدود 120 مليار دولار خلال العشرية الأولى من هذا القرن؟ أي مرة ضعف الصادرات الجزائرية التي يأتي جلها من المحروقات.

ثم هل أذكركم أن المتعاملين بالانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بلغ في نهاية العام الماضي 80 مليوناً من بين مائتي مليون شخص عبر العالم كله، في حين وصل عددهم بالجزائر بالكاد إلى حدود ثمانية آلاف شخص؟

سيدي رئيس الحكومة، إن الثقافة لم تعد ترفاً ولا تسلية، ولكنها تحولت إلى تجارة مربحة مثلما هي إشعاع حضاري وثقافي.

إنني أناشد حكومتكم سيدي رئيس الحكومة أن تولي مختلف الجوانب...

الرئيس: شكرا للسيد بوعزارة.

إليكم الآن بعض المعلومات أو المعطيات الخاصة بأشغالنا. لقد بلغ عدد المسجلين الراغبين في التدخل إلى حد الساعة الثانية عشرة 240 مسجلاً.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن متوسط التدخلات هو عشر دقائق، فهذا سيؤدي بنا إذا عملنا بمعدل 10 ساعات في اليوم إلى أن نعمل في الأيام المبرمجة وفي يوم الجمعة. لذلك أود أن يطلع على هذا الأمر السادة النواب وخاصة رؤساء الكتل، وذلك كي يتكيفوا مع هذه المعطيات الجديدة التي ستدفع بنا إلى العمل ليلاً أيضاً.

وبالنسبة إلى جلسة اليوم فقد بقي من المتدخلين 38 متدخلاً، مما يضطرنا إذا توقفنا بعد قليل إلى استئناف الأشغال في الساعة الثانية والنصف وإلى غاية الانتهاء من قائمة المسجلين لجلسة اليوم. في إطار تقييم جلسة اليوم عبرت في البداية أيضاً عن موقف المجلس من